

# تأثير الحدث الأكبر على مس القرآن وتلاوته



د. أفنان بنت محمد بن عبدالمجيد تلمساني (\*)

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وسلم.

## أما بعد :

فمن فضل الله على هذه الأمة أن أنزل على نبيها محمد ﷺ القرآن الكريم، وهو المعجزة العظمى والحجة البالغة الباقية على وجه الدهر، التي تدل العباد إلى ربهم وخالقهم وتعلمهم شعائر دينهم ومصالح دنياهم.

ولذلك كان الاشتغال بعلومه وما يتعلق به من أحكام من أفضل ما يتسابق فيه

---

(\*) استاذ الفقه المشارك بقسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى .

المتسابقون، ويتقربون به إلى رب العالمين.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث، والذي سنتعرض فيه لتأثير الحدث الأكبر على مس القرآن وتلاوته، لنتعرف على حكم مس القرآن للمحدث حدثاً أكبر، وكذا حكم تلاوة وقراءة من تلبس بهذا الحدث.

وقد اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وفصلين وخاتمة.

\* أما المقدمة فاحتوت أسباب اختياري لهذا الموضوع وخطة البحث وما وقفت عليه من دراسات سابقة، ومنهجي في البحث.

\* أما الفصل الأول فهو في التعريف بالحدث. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الحدث، وأقسامه، وما يوجبه كل قسم.

المبحث الثاني: الحدث الأكبر من خلال ما يوجبه « الغسل » وموجبات الغسل. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الغسل، وموجباته إجمالاً.

المطلب الثاني: الموجب الأول: الجنابة، وتعريفها، وأدلة اعتبارها حدثاً أكبر.

المطلب الثالث: الموجب الثاني والثالث، وهما الحيض والنفاس، وتعريفهما، وأدلة اعتبارهما حدثاً أكبر.

\* الفصل الثاني: حكم مس القرآن وتلاوته على المحدث حدثاً أكبر.

وفي مبحثان:

المبحث الأول: المقصود بالقرآن وحكم مسه من المحدث حدثاً أكبر. وفيه ثلاثة

مطالب:

المطلب الأول: المقصود بالقرآن والمصحف والفرق بينهما.

المطلب الثاني: التعريف بالمس، ومعرفة ضابطه.

المطلب الثالث : حكم مس القرآن للمحدث حدثاً أكبر ، وخلاف الفقهاء في المسألة .

المبحث الثاني : حكم تلاوة القرآن للمحدث حدثاً أكبر .

\* الخاتمة، وتضمنت أهم نتائج البحث .

الدراسات السابقة :

لم أقف فيما اطلعت عليه من دراسات على بحث تناول الحديث عن الحدث الأكبر وتأثيره على مس القرآن وتلاوته بالطريقة التي سأناولها في هذا البحث ؛ ذلك أنني في هذا البحث سأعرض للتعريف بالحدث وما يشمله من أقسام ، ثم سأخصص الحديث عن الحدث الأكبر وموجباته ، وما ينبغي من الاغتسال منه ، مبينة معنى الاغتسال عند الفقهاء ، ثم سأعرض لحكم مس القرآن أو المصحف لمن تلبس بالحدث الأكبر ، وكذا حكم تلاوته ، فهو بحث يتعلق بالبالغين ؛ لأن موجبات الغسل لا تتعلق إلا بهم ، لذلك فلن أعرض لحكم المس على غيرهم .

وقد اطلعت على أبحاث تناولت اشتراط الطهارة لمس القرآن ، ومن ذلك بحث الدكتور : عمر بن محمد السبيل رحمه الله بعنوان ( حكم الطهارة لمس القرآن الكريم ) ، دراسة فقهية مقارنة .

وقد تعرض فيه مصنفه إلى أقوال العلماء في مس القرآن على المحدث حدثاً أكبر أو أصغر ، وكذا حكم مس القرآن للصغير الذي لم يبلغ دون التعرض لمعنى الحدث خاصة الحدث الأكبر ، وكذا موجباته ، وكذا تأثيره على تلاوة القرآن ، وكذا لم يتعرض الباحث رحمه الله لموضوع مس الأجهزة الإلكترونية الحديثة التي خُزن فيها كتاب الله ، وهل ينطبق عليها ما ينطبق على مس المصحف الورقي .

كما وقفت على بحث آخر له بعنوان ( من أحكام مس القرآن الكريم ) ، دراسة فقهية مقارنة ، تعرض فيه لما يصدق عليه اسم المصحف ، وضابط المس المنهي عنه ،

وحكم مس ما نسخت تلاوته من آيات ونحوها وتفصيلات دقيقة تتعلق بمس المصحف والكتب السماوية<sup>(١)</sup>.

كما وقفت على أبحاث تتعرض لأحكام الحيض والنفاس والاستحاضة ومن جملة ما تتعرض له حكم تلاوة الحائض والنفساء للقرآن ومسه، دون التعرض للجنابة وحكم التلاوة والمس لمن تلبس بها، وهذا مثل بحث الدكتورة: راوية بنت أحمد الظهار، والذي كان بعنوان (الحيض والنفاس والاستحاضة وما يتعلق بها من أحكام)، من منشورات دار المدني بجدة، ط ١، ١٤١١هـ، وهو عبارة عن رسالة ماجستير قدمت للجامعة أم القرى.

كما وقفت على كتاب بعنوان (المتحف في أحكام المصحف)، للدكتور: صالح بن محمد الرشيد، توزيع مؤسسة الريان، تعرض فيه لأحكام المصحف مرتباً مسائله على الحروف الهجائية.

كما وقفت على بعض الأبحاث التي قدمت لندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة «تقنية المعلومات»، والتي عقدت خلال الفترة من ٢٤-٢٦ / ١٠ / ١٤٣٠هـ، والتي تعرضت بعض أبحاثها إلى حكم مس المصاحف الإلكترونية، ومن ذلك بحث الدكتور: محمد جنيد بن محمد نوري الديرشوي، بعنوان (مس الأجهزة الإلكترونية التي يخزن فيها القرآن، وحملها).

وبحث الدكتور: رابع بن أحمد دفرور، بعنوان (المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة)، وقد تعرضا فيهما لحكم مس المصحف في الأجهزة الإلكترونية الحديثة، كأجهزة الحاسب والجوال ونحوها، ورأي الشرع في نظرهم في هذه المسائل المستجدة.

وقد جاء هذا البحث لاستكمال البحوث التي قدمت في هذا المجال، وجمع

(١) حصلت على هذين البحثين من خلال موقع [www.google.com](http://www.google.com).

شتات ما تفرق في غيرها، ومحاولة تنزيل ما ذكره الفقهاء عن المصاحف الورقية على المصاحف الإلكترونية.

وقد كان منهجي في البحث كالتالي:

- ١- عزو الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار وتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها، والحكم عليها من خلال كلام أهل الحديث ما أمكنني ذلك.
  - ٢- التعرض لأقوال الفقهاء وبيان خلافهم في مسائل البحث المختلفة، والتعرض لأدلة كل فريق.
  - ٣- سرد ما ورد على بعض أدلة الفقهاء من مناقشات وما ورد على هذه المناقشات من ردود.
  - ٤- ترجيح ما روجه الدليل.
  - ٥- التعرض لأحكام المصاحف الإلكترونية وحكم مسها خاصة بشكل مختصر.
  - ٦- التعريف ببعض الأعلام.
- هذا، والله أسأل أن أكون قد وفقت في إتمام هذا البحث على الوجه الذي يحبه الله ويرضاه، وأن يعصمنا فيه من الزلل والخطأ، وأن يقبله منا بقبول حسن. والله أعلم.

\* \* \*

## الفصل الأول التعريف بالحدث

وفيه مبحثان :

\* المبحث الأول : تعريف الحدث، وأقسامه، وما يوجبه كل قسم.

\* المبحث الثاني : الحدث الأكبر من خلال ما يوجبه « الغسل »، وموجباته.

المبحث الأول : تعريف الحدث وأقسامه، وما يوجبه كل قسم

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الحدث لغة واصطلاحاً :

الحدث لغة : يقال حدث الشيء حدوثاً : تجدد وجوده فهو حادث<sup>(١)</sup>. والحدوث : تقيض القدمة، والحدوث : كون شيء لم يكن، وأحدثه الله فحدث، وحديثاً أمرٌ : أي وقع<sup>(٢)</sup>. وأحدث الرجل : وقع منه ما ينقض طهارته<sup>(٣)</sup>. فالحدث : هو الحالة الناقضة للطهارة شرعاً، والجمع : أحداث . ذلك أن الحدث إن صادف طهارة نقضها ورفعها، وإن لم يصادف طهارة فمن شأنه أن يكون كذلك حتى يجوز أن يجتمع مع الشخص أحداث<sup>(٤)</sup>.

الحدث اصطلاحاً : اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الحدث، وإن كانت في مجملها تؤدي إلى معنى واحد، وهو : خروج الإنسان بها من وصف المتطهر إلى وصف المحدث الذي لا تصح منه العبادات التي تشترط لها الطهارة.

( ١ ) الفيومي، المصباح المنير، ص ٤٨ .

( ٢ ) ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ١٣١ .

( ٣ ) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج ١، ص ١٥٩ .

( ٤ ) الفيومي، المصباح المنير، ص ٤٨ .

فقد عرّف الحنفية الحدث بأنه: «وصف شرعي يحل في الأعضاء يزيل الطهارة». وقيل: «مانعية شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل»<sup>(١)</sup>.

وعرفه المالكية بأنه: «وصف تقديري قائم بالبدن أو بأعضاء الوضوء يرتفع ويزول برفع الله له بسبب استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعاً»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: «صفة حكومية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: «الحدث أمر اعتباري قائم بالأعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مرخص»<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم: «الحدث يطلق على ما يوجب الوضوء، وعلى ما يوجب الغسل»<sup>(٥)</sup>.

وهذا تعريف للحدث بالأقسام، وبمثل هذا التعريف للشافعية عرفه الحنابلة، فقالوا: «الحدث ما أوجب وضوءاً أو أوجب غسلًا»<sup>(٦)</sup>.

ويعنون بذلك أن ما جعله الشرع سبباً لوجوب الوضوء فإنه حدث، ويوصف

(١) الحصكفي، الدر المختار، ج ١، ص ١٩١.

(٢) الدردير، الشرح الصغير «المطبوع مع بلغة السالك»، ج ١، ص ١٢. وينظر: الشرح الكبير «المطبوع مع حاشية الدسوقي»، ج ١، ص ٣٢. الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٤٤. وقد ذكر أن الحدث يطلق على أربعة معان، الأول: يطلق على الخارج المعتاد. وقيل: على نفس الخروج. وقيل: الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية. وقيل: على المنع المرتب على الثلاثة. وذكر الصاوي: أن الحدث يطلق في مبحث الوضوء على الخارج المعتاد من المخرج المعتاد. وفي مبحث قضاء الحاجة على خروج الخارج. بلغة السالك، ج ١، ص ١٢. وينظر: الدردير، الشرح الكبير، ج ١، ص ٣٢، ٣٣. وقريب من هذا ما قاله عثمان الحنبلي في هداية الراغب: «ويطلق الحدث على الخارج من السبيلين، وعلى خروجه، وعلى ما أوجب وضوءاً ويسمى بالأصغر، أو غسلًا ويسمى الأكبر»، ج ١، ص ٢٢.

(٣) الدردير، الشرح الكبير، ج ١، ص ٣٢.

(٤) ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج ١، ص ٦٥. ويعني بقوله: حيث لا مرخص: وهو فقد الماء. الشربيني، مغني المحتاج، ج ١، ص ١٧.

(٥) النووي، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٨٢.

(٦) ابن مفلح، البدع، ج ١، ص ٢٦، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ١٤.

مثل هذا الحدث بالأصغر، وما جعله الشرع سبباً لوجوب الغسل فهو حدث، ويوصف بأنه أكبر<sup>(١)</sup>.

وقيل: الحدث الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها<sup>(٢)</sup>.

والمحدث: هو من لزمه لصلاة ونحوها وضوء أو غسل<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فيمكن تعريف الحدث بأنه: «الوصف القائم بالبدن المانع من العبادة التي تشترط لها الطهارة، سواء كان هذا الحدث حقيقياً أو حكماً».

وسواء قلنا إن الحدث: صفة حكمية، أو شرعية، أو وصف قائم بالبدن، فكلها تدل على معنى واحد، وهو أن المحدث إنما وصف بهذه الصفة؛ لأن الشرع حكم عليه؛ لأن هذا تعريف للمحدث في المصطلح الشرعي.

وقولنا: «من العبادة التي تشترط لها الطهارة»: يشمل الصلاة وما هو في معنى الصلاة من العبادات التي تشترط لها الطهارة سواء كانت هذه العبادة صلاة أو طوافاً بالبيت أو قراءة للقرآن.

ثم إن الحدث قد يوجب وضوءاً، ويسمى الحدث الأصغر، وقد يوجب غسلًا ويسمى الحدث الأكبر<sup>(٤)</sup>.

وقولنا: «سواء كان هذا الحدث حقيقياً أو حكماً»: وهو ما عبر عنه البعض بلفظ الحدث وما في معناه.

(١) ينظر: البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ١٤.

(٢) البهوتي، الروض المربع، المطبوع مع الحاشية، ج ١، ص ٥٦.

(٣) النجدي، حاشية الروض المربع، ج ١، ص ٥٦.

(٤) وينظر: العيني، البناية، ج ١، ص ٢٩٤، الدردير، الشرح الصغير، ج ١، ص ١١، ١٢. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج ١، ص ١٠. ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج ١، ص ٦٥. وقسم الشربيني الحدث إلى ثلاثة أقسام، فقال: «ولا فرق في الحدث بين الأصغر: وهو ما نقض الوضوء، والمتوسط: وهو ما أوجب الغسل من جماع أو إنزال، والأكبر: وهو ما أوجبه حيض أو نفاس». مغني المحتاج، ج ١، ص ١٧. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ١٤. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ٢٦.



ذلك أن الحدث قد يكون حقيقياً، وذلك كالخارج من السبيلين، وقد يكون حكماً؛ إما لأنه سبب لخروج الخارج من السبيلين، أو لأن الشرع جعله حدثاً تبعداً محضاً<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: أقسام الحدث، وما يوجبه كل قسم:

تبين لنا مما سبق أن الفقهاء يقسمون الحدث إلى قسمين:

حدث أصغر: وهو ما يوجب الوضوء، ويطلق عليه: الطهارة الصغرى<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثله: الخارج من السبيلين - أي من مخرج البول والغائط - سواء كان بولاً أو غائطاً أو مدياً أو دم استحاضة. وكذا من نواقضه زوال العقل بالجنون ونحوه<sup>(٣)</sup>.

(١) ومن قسم الحدث إلى حقيقي وحكمي: فقهاء الحنفية. وينظر: الكاساني، البدائع، ج١، ص٢٤-٤٤. حيث فصل القول في الحدث الحقيقي الذي هو خروج النجس من الآدمي الحي سواء كان من السبيلين أو من غير السبيلين، أو حكماً، والذي ذكر أنه على نوعين: الأول: أن يوجد أمر يكون سبباً لخروج النجس الحقيقي غالباً فيقام السبب مقام السبب احتياطاً. والثاني: أن لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثاً شرعاً تبعداً محضاً.

وهذا التقسيم الذي ذكره الحنفية يوافق ما عليه بقية الفقهاء وإن لم ينص سائر الفقهاء في المذاهب الأخرى على هذا التقسيم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك خلافاً بين الفقهاء في بعض ما يعد ناقضاً للطهارة وما لا يعد، أي ما يوجب الوضوء أو الغسل وما لا يوجبه.

ينظر: الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج١، ص٤٩-٥٤، ومن ص٦٤-٦٦. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج١، ص٨٣-٩٦، ومن ص١٠٥-١١٠. الماوردي، الحاوي، ج١، ص١٧٦-٢١٧. المرداوي، الإنصاف، ج١، ص١٩٥-٢٤٢. النجدي الحنبلي، حاشية الروض المربع، ج١، ص٢٣٩.

(٢) ينظر: العيني، البناية، ج١، ص٢٩٤. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج١، ص١٩٥، ١٩٨. الصادق الغرياني، مدونة الفقه المالكي، ج١، ص٣٠. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج١، ص١٠. الدردير، الشرح الصغير، ج١، ص١١. ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج١، ص٦٥. النووي، روضة الطالبين، ج١، ص١٨٢، ١٨٣. ابن مفلح، المبدع، ج١، ص٢٦. صالح الفوزان، الملخص الفقهي، ج١، ص٢١-٢٣، ٤٧.

(٣) ما يوجب الوضوء يطلق عليه الفقهاء نواقض الوضوء أو مبطلاته أو مفسداته. ومعنى نواقض: العلل المؤثرة في إخراج الوضوء عما هو المطلوب منه. وهي معلومة بالاستقراء، ومنها ما هو ناقض بالإجماع، =

حدث أكبر: وهو ما يوجب الغسل، ويطلق عليه الطهارة الكبرى<sup>(١)</sup>.

ولأن الحدث الأكبر هو محل بحثنا فسنعرض لموجباته في المبحث الثاني من هذا الفصل.

= وما هو مختلف في النقض به. ينظر: النجدي، حاشية الروض المربع، ج ١، ص ٢٣٩. ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٢٦٨.

ونواقض الوضوء عند المذاهب الأربعة كالتالي:

أولاً: نواقض الوضوء عند الحنفية: كل ما خرج من السبيلين، ومن غير السبيلين إن كان نجساً وسال على رأس الجرح، والقيء ملء الفم، وإن قاء دماً أو قيحاً نقض وإن لم يملأ الفم، والنوم مضطجعاً، وكذلك المتكئ والمستند، والإغماء والجنون والسكر، والمباشرة الفاحشة وإن لم يربللاً، والقهقهة في صلاة مطلقة.

ينظر: الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٣-١٥. الكاساني، البدائع، ج ١، ص ٢٤-٣٢.

ثانياً: نواقض الوضوء عند المالكية: ما خرج من أحد المخرجين من ريح أو غائط أو بول أو مذي أو ودي ما خلا المنى، فإنه يوجب الغسل بشرط أن يكون معتاداً أو معروفاً دون ما خرج منهما نادراً غباً، ما غلب على العقل من الإغماء، والنوم الثقيل والسكر والصرع، الملازمة وهي ما دون الجماع من دواعي الجماع إن قصد لذة أو وجدها، مس الذكر بباطن الكف أو الأصابع بقصد المس، الردة، الشك في الحدث على تفصيل في الشك الذي ينقض.

ينظر: ابن عبد البر، الكافي، ص ١٠-١٣. المواق، التاج والإكليل، ج ١، ص ٢٩٠-٣٠١.

ثالثاً: نواقض الوضوء عند الشافعية: الخارج من السبيلين سواء كان معتاداً أم نادراً، النوم، الغلبة على العقل بجنون أو مرض، مس النساء، مس الفرج بباطن الكف.

ينظر: الشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٤٩-٥٢. الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٧٦-١٩٨.

رابعاً: نواقض الوضوء عند الحنابلة: الخارج من السبيلين قليلاً أو كثيراً نادراً أو معتاداً، الثاني: خروج النجاسات من سائر البدن وإن كانت غيرها لم ينقض إلا كثيرها، زوال العقل إلا النوم اليسير جالساً أو قائماً، مس الذكر بيده بباطن كفه أو بظهره، مس بشرة الأنثى بشهوة، غسل الميت، أكل لحم الجوزور، الردة عن الإسلام.

ينظر: الرادوي، الإنصاف، ج ١، ص ١٩٤-٢١٩. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ١٣٠-١٤٤.

(١) ينظر: العيني، البناية، ج ١، ص ٢٩٤. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ١٩٥، ١٩٨. الصادق الغرياني، مدونة الفقه المالكي، ج ١، ص ٣٠. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج ١، ص ١٠. الدردير، الشرح الصغير، ج ١، ص ١١. ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج ١، ص ٦٥. النووي، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٨٢، ١٨٣. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ٢٦. صالح الفوزان، الملخص الفقهي، ج ١، ص ٤٧.

## المبحث الثاني: الحدث الأكبر من خلال ما يوجبه «الغسل» وموجبات الغسل:

وفيه ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول: تعريف الغسل:

الغسل في اللغة: من غَسَلَ الشيء يَغْسِلُهُ غَسْلًا وَغُسْلًا، وقيل: الغَسْلُ، المصدر من غَسَلْتُ، والغُسْلُ - بالضم - الاسم من الاغتسال، يقال: غُسِلَ وَغُسِّلَ. والغسل: تمام غَسَلَ الجسد كله<sup>(١)</sup>. وَغَسَلَ الشيء غَسْلًا: أزال عنه الوسخ ونظفه بالماء. ويقال غسل الله حوبته: طهره من إثمه<sup>(٢)</sup>.

وقيل الغسل بالضم: هو الماء الذي يُتَطَهَّرُ بِهِ<sup>(٣)</sup>. وَغَسَلَ الأعضاء: بالغ في غَسْلِهَا. وَغَسَلَ الميت: طهره ونقاها<sup>(٤)</sup>.

فالغسل: إحاطة الجسد كله بالماء وتنظيفه به.

### الغسل في الاصطلاح: عرّف الحنفية الغسل بأنه: إسالة المائع على المحل<sup>(٥)</sup>.

وقيل: غسل البدن، واسم البدن يقع على الظاهر والباطن إلا ما يتعذر إيصال الماء إليه أو يتعسر. وقيل: الغسل هو إسالة الماء على جميع ما يمكن إسالته عليه من البدن من غير حرج<sup>(٦)</sup>، مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.

وعرفه المالكية بأنه: إيصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٤٩٤.

(٢) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٥٢.

(٣) الفيومي، المصباح المنير، ص ١٧٠.

(٤) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٥٢.

(٥) الكاساني، البدائع، ج ١، ص ٣٤.

(٦) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٢٨٤. داماد أفندي، مجمع الأنهر، ج ١، ص ٢١.

(٧) داماد أفندي، مجمع الأنهر، ج ١، ص ٢١.

(٨) الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٥٧. الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، ج ١، ص ٩٩.

وقيل: هو إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد، بنية إباحة الصلاة، أو رفع الحدث، مع الدلك وتخليل الشعر<sup>(١)</sup>.

أما الغسل عند الشافعية: فهو سيلان الماء على جميع البدن مع النية<sup>(٢)</sup>.

وعند الحنابلة: استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص<sup>(٣)</sup>.

وموجبات الغسل هي:

أولاً: الجنابة، وتشمل: خروج المني دفقاً بلذة، وتغييب الحشفة الأصلية في الفرج الأصلي. والثاني: الحيض، والثالث: النفاس. وسيأتي تفصيل كل حالة في المطالب القادمة.

المطلب الثاني: الموجب الأول من موجبات الغسل: الجنابة:

أولاً: تعريف الجنابة:

لغة: جاء في معجم مقاييس اللغة: الجيم والنون والباء أصلان متقاربان: أحدهما: الناحية، والآخر: البعد.

ومن الأصل الثاني: الجنابة، والتي هي بمعنى البعد، ويقال: إن الجنب الذي يجامع أهله، مشتق من هذا؛ لأنه يبعد عما يقرب منه غيره، من الصلاة والمسجد وغير ذلك<sup>(٤)</sup>. فالجنابة ضد القرابة. والجنابة: المني، وقد أَجْنَبَ الرجلُ وَجُنِبَ أيضاً بالضم، وَجُنِبَ وَتَجُنَّبَ، وإنما قيل له جُنِبَ؛ لأنه نهى أن يقرب مواضع الصلاة ما لم يَتَطَهَّرْ، فتجنبها وأجنب عنها أي تَنَحَّى عنها، وقيل: لمجانبتها الناس ما لم يَغْتَسِلْ، والجنب الذي يجب عليه الغُسلُ بالجماع وخروج المني<sup>(٥)</sup>.

(١) الصادق الغرياني، مدونة الفقه المالكي، ج ١، ص ١٨٣.

(٢) الشربيني، مغني المحتاج، ج ١، ص ٦٨.

(٣) البهوتي، الروض المربع المطبوع مع الحاشية، ج ١، ص ٢٦٧.

(٤) ابن فارس، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٧، ٢٧٩.

اصطلاحاً: عرف الفقهاء الجنب بأنه الذي يجب عليه الغسل بالجماع وخروج المنى (١)(٢).

وقيل الجنب: من قضى شهوته (٣).

وعند المالكية: الجنب هو الذي يخرج منه المنى مقترناً باللذة المعتادة، أو يكون منه الجماع ولو من غير خروج المنى (٤).

وقال الشافعية: الجنابة أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة، حيث لا مرخص (٥). وتحصل بأمرين: الإنزال، والجماع (٦).

أما الإنزال فقد عبّر عنه الفقهاء بقولهم: خروج المنى دفقاً بلذة. وقد أجمع الفقهاء، من حيث الجملة على أنه يوجب الغسل - الطهارة الكبرى - لكونه حدثاً أكبر، وإن حصل خلاف بينهم في بعض شروط هذا الإنزال، وسواء كان هذا الإنزال في حالة اليقظة أم النوم؛ لأن غالب المنى الذي يخرج حال النوم يكون احتلاماً وإن لم يذكر لذة من الرجل أو المرأة (٧).

أما المنى الذي يخرج في حالة اليقظة فقد نص فقهاء الحنفية (٨)

(١) المنى: ماء الرجل وهو مشدد. القنوي، أنيس الفقهاء، ص ٥٠.  
والمنى: ماء أبيض خائر رائحته مثل رائحة الطلع يلتذ به الذكر، ويتولد منه الولد. العيني، البناية، ج ١، ص ٢٦٥.

(٢) العيني، البناية، ج ١، ص ٢٥٣.

(٣) المحبوبي، فتح باب العناية، ج ١، ص ٧٦.

(٤) الصادق الغرياني، مدونة الفقه المالكي، ج ١، ص ١٨٣. وينظر: المواق، التاج والإكليل، ج ١، ص ٣٠٥.  
«ويقصد بالجماع مغيب الحشفة».

(٥) الرملي، نهاية المحتاج، ج ١، ص ٢١٢.

(٦) المرجع السابق. النووي، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٩٣.

(٧) ينظر: الكاساني، البدائع، ج ١، ص ٣٦. الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٥٧. النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٣٨، ١٣١. الرافعي، فتح العزيز، ج ٢، ص ١٢٢. ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣٠. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ١٥٠.

(٨) المرغيناني، الهداية «المطبوع مع البناية»، ج ١، ص ٢٦٥. الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ١٥.

والمالكية<sup>(١)</sup> وأصح الروايتين عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>، أنه الذي يخرج على وجه الدفع والشهوة من الرجل والمرأة. أما الذي يخرج منه من غير شهوة كمرض أو برد أو كسر ظهر فإنه لا يوجب الغسل، وإنما يوجب الوضوء.

أما الشافعية<sup>(٣)</sup>، والرواية الثانية عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>، فإنهم يوجبون الغسل على إنزال المنى على أي وجه كان بشهوة أو بغير شهوة، حيث ذكروا أنه لا فرق بين خروج المنى عن جماع أو احتلام أو استمناء أو نظر أو بغير سبب، سواء خرج بشهوة أو غيرها، وسواء تلذذ بخروجه أم لا، وسواء خرج كثيراً أو يسيراً ولو بعض قطرة، وسواء خرج في النوم أو اليقظة، من الرجل والمرأة، العاقل والمجنون، فكل ذلك يوجب الغسل<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر ابن قدامة<sup>(٦)</sup> في المغني أن كلام الخرقي<sup>(٧)</sup> يحتمله<sup>(٨)</sup>. واستدل الشافعية على قولهم بعموم<sup>(٩)</sup> قوله ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْ

(١) الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٠٥. الخرشي، الخرشي على مختصر خليل، ج ١، ص ١٦٣. وشرط في اللذة أن تكون معتادة، فمن نزل في ماء حار فأمنى فإنه لا يجب عليه الغسل.

(٢) الرادوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٢٧، ٢٢٨. ابن مفلح، الفروع، ج ١، ص ١٩٧.

(٣) ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج ١، ص ٢٦٣، ٢٦٤. النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٣٩.

(٤) الرادوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٢٧، ٢٢٨. ابن مفلح، الفروع، ج ١، ص ١٩٧.

(٥) النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٣٩.

(٦) الشيخ الإمام العلامة المجتهد ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالح الحنبلي، صاحب المغني. ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة في شعبان. كان من بحور العلم وأذكاء العالم، من مصنفاته المغني، والكافي، والمقنع، والعمدة في الفقه. والروضة في الأصول، وله مصنفات أخرى، مات يوم عيد الفطر سنة عشرين وست مائة.

عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، الذيل على طبقات الحنابلة، ج ٢، ص ١٠٥-١١٨.

(٧) الإمام أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، صاحب المتن المشهور عند الحنابلة المسمى: مختصر الخرقي.

ابن رجب، طبقات الحنابلة، ج ٢، ص ٦٤-١٠٣. الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٤٤.

(٨) ج ١، ص ٢٣١.

(٩) النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٣٩.

ماء» (١).

ولأنه مني خارج فأوجب الغسل كما لو خرج حال الإغماء (٢).

كما قاسوه على إيلاج الحشفة فإنه لا فرق بين أن يكون بلذة أو دونها (٣)، فإن ما أوجب الاغتسال إذا كان لشهوة أوجب إذا كان لغير شهوة كالتقاء الختانين؛ ولأنه مني فأوجب الاغتسال كالاختلام (٤).

ودليل الجمهور: قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: ٦)، ووجه الدلالة من الآية أن الجنابة في اللغة خروج المني على وجه الشهوة، يقال: أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة (٥).

ولحديث علي رضي الله تعالى عنه قال: «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَجَعَلْتُ أُغْتَسِلُ حَتَّى تَشَقَّ ظَهْرِي، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ ذَكَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ، فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ» (٦).

والفضخ: هو خروجه بالغلبة (٧)، والفضخ يكون مع الدفع والشهوة (٨).

وأما حديث: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنْ أَلِ مَاءٍ»، فإنه يحمل على الخارج على وجه

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني بيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع، ص ١٥٢، رقم الحديث (٧٧٦) ٨١.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣١.

(٣) ينظر: النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٣٩.

(٤) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ٢١٣.

(٥) العيني، البناية، ج ١، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٦) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٣، كتاب الطهارة، باب في المذي، رقم الحديث ٢٠٦، وصححه الألباني في الإرواء، ج ١، ص ١٦٢، كتاب الطهارة، باب ما يوجب الغسل، رقم الحديث ١٢٥.

(٧) ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ١٥٠. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٤٦. حيث قال: «وَفَضَخَ الْمَاءَ: دَفَقَهُ، وَانْفَضَخَ الدَّلْوُ إِذَا دَفَقَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ».

(٨) العيني، البناية على الهداية، ج ١، ص ٢٦٧.

الشهوة للتوفيق بين الأدلة، ذلك أن الفسخ يعني خروجه بالدق، وهذا لا يتأتى إلا مع الشهوة. فحديث علي مقيد وحديث الماء من الماء مطلق، فيحمل المطلق على المقيد.

ثم إن قوله: «إِنَّمَا أَلْ مَاءٌ مِنْ أَلْ مَاءٍ»، لو أراد به العموم لتناول المني والمذي والودي، وهذا لا يصح لعدم وجوب الغسل في المذي والودي بالإجماع فيراد به الخصوص ويحمل على حال الشهوة<sup>(١)</sup>.

ويترجح لي في هذه المسألة قول الجمهور والقاضي بأن نزول المني بسبب المرض ونحوه بدون حصول الشهوة حال اليقظة يوجب الوضوء لا الغسل؛ لقوة أدلتهم، ولأن المني الذي يخرج بدون شهوة يعد خروجه أمر خارج عن الطبيعة البشرية السوية فلا يوجب الغسل، كما أن دم الحيض الطبيعي يوجب الغسل، فإن صار دم مرض وهو دم الاستحاضة فلا يوجبه، قال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup> في مجموع الفتاوى: «المني الذي يوجب الغسل هو الذي يخرج بشهوة... فأما المني الذي يخرج بلا شهوة إما لمرض أو غيره فهذا فاسد لا يوجب الغسل عند أكثر العلماء؛ كمالك وأبي حنيفة وأحمد، كما أن دم الاستحاضة لا يوجب الغسل»<sup>(٣)</sup>.

هذا فيما يتعلق بالمني الذي يخرج حال اليقظة، أما المني الذي يخرج حال النوم فإنه يوجب الغسل في كل أحواله، وهو ما يُعبر عنه عند الفقهاء بلفظ الاحتلام، ويدل على وجوب الاغتسال منه مطلقاً حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت:

(١) ينظر: العيني، البناية، ج١، ص٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) هو شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، ولد سنة إحدى وستين وستمائة. يعتبر من العلماء الأفاضل، وقد زادت مؤلفاته على ثلاثمائة مؤلف في مختلف العلوم، منها مجموع الفتاوى، والعبودية، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، وعمره سبع وستون سنة بسجن القلعة بدمشق.

ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص٢٤١-٢٤٧.

(٣) ج٢١، ص٢٩٦.



«سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، قَالَ: «يَغْتَسِلُ»، وَعَنْ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ وَلَا يَجِدُ الْبَلَلَ، قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ»، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ<sup>(١)</sup>: «الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ أَعْلَيْهَا غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»<sup>(٢)</sup>.

وحدث أم سليم أنها قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ أَلْ مَاءً»<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء، هل العبرة بانفصاله - أي بانتقاله عن مكانه - أم ظهوره بعد الانفصال، فذهب أكثر الفقهاء كأبي يوسف<sup>(٤)</sup> من الحنفية<sup>(٥)</sup>،

(١) أم سليم، الغميصاء بنت ملحان الأنصارية، ويقال: الرميضاء، ويقال سهلة، من بني النجار الأنصارية الخزرجية، تزوجها أبو طلحة وكان صداقها إسلامه، روت أربعة عشر حديثاً عن النبي ﷺ. ابن حجر، الإصابة، ج ٨، ص ٤٠٨-٤١٠.

(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١، ص ٦١، كتاب الطهارة، باب الرجل يجد البلة في منامه، رقم الحديث ٢٣٦. الترمذي، جامع الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء فيمن يستيقظ ويرى بللاً ولا يذكر احتلاماً، ص ٣٠، رقم الحديث ١١٣. وقال عنه: وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر العمري عن عبيد الله بن عمر: حديث عائشة في الرجل يجل البلل ولم يذكر احتلاماً. وعبد الله ابن عمر ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث، ص ٣١. وقال عنه الشوكاني في نيل الأوطار: الحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر العمري فقد اختلف فيه، فالحديث معلول بعلتين، الأولى: العمري المذكور، والثانية: التفرد وعدم المتابعات، فقصر عن درجة الحسن والصحة. ج ١، ص ٢٨١.

وذكر الألباني في صحيح أبي داود أنه حسن إلا قول أم سليم: «المرأة ترى»، رقم الحديث ٢٣٦.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة، ص ٥٠، رقم الحديث ٢٨٢.

(٤) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد، من أكابر أصحاب أبي حنيفة، ولد عام ثلاثة عشر ومائة. قال عنه أبو حنيفة: «إنه أعلم أصحابي»، ولي القضاء، ولقب بقاضي القضاة. من أشهر كتبه: الخراج والآثار، وآداب القاضي، توفي سنة ثنتين وثمانين ومائة، عن سبع وستين سنة. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٨٦ الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ١٩٣.

(٥) المرغيناني، الهداية، ج ١، ص ٢٧٠. داماد أفندي، مجمع الأزهر، ج ١، ص ٢٣.

والمالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، وإحدى الروایتین عن أحمد<sup>(٣)</sup>، أن العبرة بظهوره وخروجه لا بمجرد الإحساس بانتقاله من المكان.

وذهب أبو حنيفة ومحمد<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، والمشهور عن أحمد وهو المذهب المنصوص عنه وجزم به الأكثر<sup>(٦)</sup> أن العبرة بالانتقال وإن لم يخرج، فيجب عليه الغسل بمجرد الإحساس بالانتقال من المحل.

ودليلهم: أن الماء إذا انتقل لا يرجع؛ لأن الجنابة تباعد الماء عن محله، وقد وجد فتكون الجنابة موجودة فيجب بها الغسل، ولأن الغسل تراعى فيه الشهوة وقد حصلت بانتقاله فأشبه ما لو ظهر<sup>(٧)</sup>، ولأن الانتقال احتمال وجوب الغسل وعدمه، فالقول بالوجوب أولى احتياطاً<sup>(٨)</sup>.

واستدل أكثر الفقهاء الذين قالوا أن العبرة بظهوره لا بانتقاله أن النبي ﷺ علّق الاغتسال على الرؤية وفضخه للماء بقوله: «إِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَأَغْتَسِلْ»<sup>(٩)</sup>، والفضخ كما أشرنا سابقاً دفعه وخروجه، يقال انفضخ الدلو: إذا دفع ما فيه من

(١) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج١، ص١٢٧. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج١، ص١٥٥.

(٢) النووي، روضة الطالبين، ج١، ص١٩٧. الماوردي، الحاوي، ج١، ص٢١٣.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج١، ص٢٣١. ابن مفلح، المبدع، ج١، ص١٥١.

(٤) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، العلامة صاحب أبي حنيفة، ولد بواسط ونشأ بالكوفة. ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وسكن بغداد، ولي القضاء للرشييد بعد القاضي أبي يوسف وكان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل، وله مؤلفات كثيرة منها: الجامع الكبير والجامع الصغير والمبسوط، توفي سنة تسع وثمانين ومائة.

ابن العماد، شذرات الذهب، ج٤، ص١٦-١٩.

(٥) المرغيناني، الهداية، ج١، ص٢٧٠ داماد أفندي، مجمع الأنهر، ج١، ص٢٣. وقد ذكروا أنه يُفتى بقوله في الضيف بقولهما في غيره.

(٦) ابن قدامة، المغني، ج١، ص٢٣١. ابن مفلح، المبدع، ج١، ص١٥١.

(٧) ينظر: ابن قدامة، المغني، ج١، ص٢٣١.

(٨) الكاساني، البدائع، ج١، ص٣٧.

(٩) سبق تخريجه.

الماء<sup>(١)</sup>، فلا يثبت الحكم بوجوب الغسل بدون الدفع والخروج.

وأما قول المخالفين أن اشتقاق الجنب من مجانبة المني لمكانه لا يصح؛ لأنه يجوز أن يسمى جنباً لمجانبته الماء، ولا يحصل إلا بخروجه منه ومجانبته الصلاة أو المسجد أو غيرهما مما منع منه<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح لي أن وجوب الغسل بخروج المني وظهوره لا بمجرد الإحساس بانتقاله وانفصاله عن محله، لأن النبي ﷺ علّق الحكم على الرؤية دون غيرها، ويدل لذلك حديث أم سليم: «نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ أَلْ مَاءَ»<sup>(٣)</sup>، ولم يقل: أو أحست بانتقاله، ولو وجب الغسل بالانتقال لبينه ﷺ لدعاء الحاجة لبيانه. ولحديث: «إِنَّمَا أَلْ مَاءٌ مِنْ أَلْ مَاءٍ»<sup>(٤)</sup>، فإن لم يوجد الماء فلا يجب الغسل بالماء. ثم إن الأصل بقاء الطهارة وعدم موجب الغسل، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل<sup>(٥)</sup>.

أما الأمر الثاني الذي تحصل به الجنابة فهو الجماع، وهو الذي يعبر عنه الفقهاء بالتقاء الختانين، بتغييب الحشفة أو قدرها من مقطوعها في فرج سواء أنزل أو لم ينزل. وقد اتفق الفقهاء على وجوب الغسل في هذه الحالة<sup>(٦)</sup>، إلا ما حكى عن

(١) وقد أشرنا لذلك عند تفسيرنا لمعنى الفضخ: ينظر ص ١٣ من البحث.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣٢.

(٣) سبق تخريجه، ص ١٤.

(٤) سبق تخريجه، ص ١٣.

(٥) وينظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣٣٧. وذكر أنه اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله جميعاً.

(٦) ذكر الزيلعي أنه لا يتصور التقاء الختانين؛ لأن التقاء الختانين لا يتصور عند الإيلاج في الدبر، وكذا في القبل في الحقيقة، بل يتحاذيان، قلت: وحديث النبي ﷺ يرد هذا الاعتراض في قوله: إذا مس الختان الختان. ج ١، ص ١٦، ١٧. العيني، البناية ج ١، ص ٣٠٧، ٣٠٨. الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٥٨. الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ٢٠٨، ٢١١. النووي، المجموع، ج ١، ص ١٣٠، ١٣١. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ١٥٤، ١٥٥. المرداوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٣٢.

داود<sup>(١)</sup>، أنه قال: لا يجب<sup>(٢)</sup>؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

والصحيح وجوب الغسل به، ودليل ذلك ما يلي:

١- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال لأُمِّ آلِ مُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمُّهُ - أَوْ يَا أُمَّ آلِ مُؤْمِنِينَ - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أُمُّكَ الَّتِي وَلَدَتْكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمُّكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ قَالَتْ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٤)</sup>.

٢- حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، وزاد في رواية مسلم: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(٥)</sup>.  
أراد بين شعبتي رجلها وشعبتي شفرها<sup>(٦)</sup>.

٣- ولأن إدخال الفرج في الفرج سبب لنزول المني عادة فيقام مقامه احتياطاً<sup>(٧)</sup>.

وسواء كان الإيلاج في القبل أو الدبر من إنسان أو بهيمة، أو حي أو ميت، نص

(١) داود بن علي بن داود بن علي بن خلف، أبو سليمان البغدادي، المعروف بالأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي، رئيس أهل الظاهر، ولد سنة اثنتين ومائتين. ومات سنة سبعين ومائتين، وتنسب إليه الطائفة الظاهرية. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٢، ص ٣١٧-٣١٩. الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣٦.

(٣) سبق تخريجه، ص ١٣.

(٤) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب «نسخ الماء من الماء»، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، ص ١٥٣، رقم الحديث (٧٨٥) - ٨٨ - (٣٤٩).

(٥) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، ص ٥١، رقم الحديث ٢٩١، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء...، ص ١٥٣، رقم الحديث (٧٨٣) - ٨٧ - (٣٤٨).

(٦) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣٦.

(٧) الكاساني، البدائع، ج ١، ص ٣٦.

على ذلك المالكية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وقال الحنفية: لا يجب الغسل بوطء الميتة أو البهيمة<sup>(٤)</sup>، إلا أن ينزل بوطئهما<sup>(٥)</sup>؛ لأن الفعل في الميتة والبهيمة ليس نظير الفعل في فرج الإنسان الحي<sup>(٦)</sup>، ولأنه ليس بمقصود، وليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص<sup>(٧)</sup>.

ودليل الجمهور أن هذا إيلاج في فرج فوجب به الغسل كوطء الآدمية في حياتها، ووطء الآدمية الميتة داخل في عموم الأحاديث المروية، وما ذكره ينتقض بوطء العجوز والشواء<sup>(٨)</sup>.

فإن حصل الإيلاج بوجود حائل كخرقة ونحوها، فقد نص الحنفية على وجوب الغسل إن كان يجد حرارة الفرج<sup>(٩)</sup>، وكذا قال المالكية إن كانت الخرقه رقيقة لا كثيفة<sup>(١٠)</sup>.

وقال الشافعية: ولو لف على ذكره خرقه فأولجه وجب الغسل على أصرح الأوجه، وفي الوجه الثاني: لا يجب، والثالث: كمذهب الحنفية والمالكية أن الخرقه إن كانت خشنة وهي التي تمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر وتمنع وصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر لم يجب، وإلا وجب<sup>(١١)</sup>.

(١) الدردير، الشرح الكبير، ج ١، ص ١٢٩، الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٥٨، ٥٩.

(٢) الشربيني، مغني المحتاج، ج ١، ص ٦٩. النووي، المجموع، ج ١، ص ١٣٢.

(٣) المرداوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٣٥. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ٨٠.

(٤) داماد أفندي، مجمع الأنهر، ج ١، ص ٢٤. الحصكفي، الدر المختار، ج ١، ص ٣٠٥.

(٥) جلبلي، حاشية جلبلي على تبين الحقائق، ج ١، ص ١٦.

(٦) ينظر: الكاساني، البدائع، ج ١، ص ٣٧.

(٧) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣٧.

(٨) المرجع السابق.

(٩) العيني، البناية، ج ١، ص ٢٧٥.

(١٠) الصاوي، بلغة السالك، ج ١، ص ٥٨. الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٠٨.

(١١) النووي، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٩٤.

أما الحنابلة فعلى الصحيح من المذهب أنه لا يجب الغسل مع وجود الخرقه، وقيل: يجب<sup>(١)</sup>. وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في تعليقه على هذه المسألة: «وهل يشترط عدم وجود الحائل؟ قال بعض العلماء: يشترط أن يكون ذلك بلا حائل؛ لأنه مع الحائل لا يصدق عليه أنه مس الختان الختان فلا يجب الغسل، وقال آخرون: يجب الغسل لعموم قوله ﷺ: «تُمْ جَهْدَهَا»<sup>(٢)</sup>، والجهد يحصل ولو مع الحائل.

وفصل آخرون فقالوا: إن كان الحائل رقيقاً بحيث تكمل به اللذة وجب الغسل، وإن لم يكن رقيقاً فإنه لا يجب الغسل، وهذا أقرب، والأولى والأحوط أن يغتسل<sup>(٣)</sup>.

المطلب الثالث: الموجب الثاني والثالث من موجبات الغسل «الحيض» و«النفاس»:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الحيض، وأدلة اعتباره حدثاً.

أولاً: تعريف الحيض لغة وشرعاً:

الحيض لغة: من حاض السيل إذا فاض<sup>(٤)</sup>، وحاضت المرأة حيضاً سال دمها فهي حائض، والجمع: حوائض وحِيضٌ<sup>(٥)</sup>.

الحيض في اصطلاح الفقهاء: اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الحيض، فعرفه الحنفية بأنه: دم ينفضه رحم امرأة سليمة من الداء والصغر<sup>(٦)</sup>.

(١) المرداوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٣٢.

(٢) سبق تخريجه، ص ١٦.

(٣) ابن عثيمين، الشرح المتع، ج ١، ص ٣٣٩، ٣٤٠.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ١٤٢.

(٥) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢١٢.

(٦) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٦٠. البابرني، العناية، ج ١، ص ١٦٠.

وعرفه المالكية بأنه: دم خارج من فرج الممكن حملها عادة في وقته بغير آلة ولا ولادة<sup>(١)</sup>.

وعرفه الشافعية بأنه: دم جبلة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة في أوقات مخصوصة<sup>(٢)</sup>.

أما الحنابلة فقالوا: الحيض دم طبيعة يخرج مع الصحة من غير سبب ولادة من قعر الرحم، يعتاد أنثى إذا بلغت في أوقات معلومة<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ على تعريفات الفقهاء للحيض أنهم يعتبرون فيه ما يلي:

أنه دم طبيعة وجبلة: ليخرج الدماء المرضية، كدم الاستحاضة، والنفاس، حيث إن خروج دمها نتيجة ولادة وهو في حكم المرضي حتى أعتبر تصرف النفساء في أموالها من الثلث إلحاقاً لها بالمرضى.

خارج من الرحم؛ ليخرج الدماء الخارجة من غيره كدم الرعاف.

يعتاد امرأة بالغة: ليخرج الصغيرة والآيسة<sup>(٤)</sup>.

وللحيض تأثير على العبادة وغيرها في مجال الأحكام، فهو يمنع من الصلاة بلا قضاء، والصوم مع القضاء<sup>(٥)</sup>، ودخول المسجد، والمكث فيه<sup>(٦)</sup>، والاعتكاف

---

(١) القفصي، المذهب في ضبط مسائل المذهب، ج١، ص١٩١. وينظر: المواق، التاج والإكليل، ج١، ص٣٦٧.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، ج١، ص٣٢٣. وينظر: ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج١، ص٣٨٣.

(٣) البهوتي، كشف القناع، ج١، ص١٩٦. وينظر: ابن مفلح، المبدع، ج١، ص٢٢٥.

(٤) ينظر: حسين الجبوري، عوارض الأهلية، ص٢٨٠، ٢٨١.

(٥) الزيلعي، تبين الحقائق، ج١، ص٥٦. الخطاب، مواهب الجليل، ج١، ص٣٧٢. الرملي، نهاية المحتاج، ج١، ص٣٢٧. ابن مفلح، المبدع، ج١، ص٢٢٥.

(٦) عند الحنفية والمالكية ليس لها دخول المسجد، بينما يرى الشافعية والحنابلة أن لها العبور لا المكث إن أمنت تلويثه. ولينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج١، ص٢٤. النفراوي، الفواكه الدواني، ج١، ص١٤١. الشيرازي، المهذب، ج١، ص٧٧. البهوتي، كشف القناع، ج١، ص٢٠١.

والطواف، كما أنه يعتبر دليلاً على بلوغ الصبية واعتبارها امرأة، كما تتعلق به العدة والاستبراء<sup>(١)</sup>.

وقد أوصل بعض الفقهاء الأحكام المتعلقة بالحيض إلى اثنين وعشرين حكماً<sup>(٢)</sup>.

ومن الأحكام التي تتعلق بالحيض اعتباره حدثاً أكبر يوجب الغسل على الحائض إذا طهرت منه.

ثانياً: أدلة اعتبار الحيض حدثاً أكبر:

أجمع أهل العلم على وجوب الاغتسال على الحائض إذا طهرت<sup>(٣)</sup>، وقد دل على اعتبار الحيض حدثاً أكبر موجباً للغسل الكتاب والسنة، أما الكتاب، فقله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وفي هذه الآية نهى الله سبحانه وتعالى الأزواج أن يوطأوا زوجاتهم في محيضهن حتى ينقطع الدم، ويتطهرن - أي يغتسلن<sup>(٤)</sup> - ومعلوم أن الزوجة يلزمها تمكين الزوج من الوطء، ولا يجوز الوطء بعد الحيض إلا بعد الغسل<sup>(٥)</sup>، وما

(١) المراجع السابقة.

(٢) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٤٨٤.

(٣) الكاساني، البدائع، ج ١، ص ٣٨. النووي، المجموع، ج ٢، ١٤٨. ابن عبد البر، الكافي، ص ١٣. ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٤١. ابن المنذر، الإجماع، ص ٣٩.

(٤) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ٢١٦.

(٥) اختلف الفقهاء في وطء الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الغسل، فذهب أكثر أهل العلم إلى تحريم وطء الحائض قبل الغسل، وإن انقطع الدم. قال ابن المنذر: هذا كالإجماع منهم، وقال المروزي: لا أعلم في هذا خلافاً. ينظر: ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٣٨٧. الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ٣٨٦. ابن عبد البر، الكافي، ص ٣١. أما الحنفية فقالوا: إذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطؤها حتى تغتسل؛ لأن الدم يدر تارة وينقطع أخرى، فلا بد من الاغتسال ليرجع جانب الانقطاع ولو لم تغتسل ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال، والتحريم، حل وطؤها؛ لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت=



لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(١)</sup>.

أما السنة فقد دلت أحاديث كثيرة على وجوب الغسل على الحائض بأوامر صريحة، ومن ذلك حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش<sup>(٢)</sup>، كانت تستحاض، فسألت النبي ﷺ فقال: « ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي »<sup>(٣)</sup>.

فقوله: « فَاغْتَسِلِي »، أمر، والأمر يدل على الوجوب، فدل هذا الأمر أن الحيض يوجب الغسل.

وحديث أن النبي ﷺ قال في المستحاضة: « تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي »<sup>(٤)</sup>.

وحديث أم سلمة زوج النبي ﷺ أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال: « لَتَنْظُرُ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ

---

=حكما، ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها وإن اغتسلت؛ لأن عودة الدم في العادة غالبية، فكان الاحتياط في الاجتناب، وإن انقطع الدم لعشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا مزيد له على العشرة، إلا أنه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد. المرغيناني، الهداية «المطبوع مع شرح فتح القدير»، ج ١، ص ١٧٠-١٧٢. الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٥٨، ٥٩.

(١) البووي، المجموع، ج ٢، ص ١٤٨.

(٢) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية، ثبت ذكرها في الصحيحين. ابن حجر، الإصابة، ج ٨، ص ٢٧٠.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب إقبال الحيض وإدباره، ص ٥٦، رقم الحديث ٣٢٠، واللفظ له. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، ص ١٤٧، ١٤٨، رقم الحديث (٧٥٣) ٦٢ (٣٣٣).

(٤) الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، ص ٣٤، رقم الحديث ١٢٦. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، ج ١، ص ٧٩، رقم الحديث ٢٩٧. والحديث ضعيف لكن له شواهد ذكرها الحافظ الزيلعي في نصب الراية، والحافظ ابن حجر في التلخيص في تخريجهما، ومنها حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في الصحيحين. ينظر: المباركفوري، تحفة الاحوذى، ج ١، ص ٣٣٤.

الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتَرُكُ الصَّلَاةَ قَدَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلَ، ثُمَّ لَتَسْتَتِفِرْ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لَتُصَلَّ فِيهِ» (١).

كما دل حديث أم حبيبة بنت جحش (٢) التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف أنها شكت ﷺ الدم، فقال له: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي» (٣).

فهذه الأحاديث تدل على وجوب الغسل على الحائض عند انقطاع حيضها لتستبج بغسلها العبادات التي تشترط لها الطهارة كالصلاة والطواف بالبيت؛ لأن الحيض يعتبر حدثاً أكبر.

### المسألة الثانية: تعريف النفاس ودليل اعتباره حدثاً أكبر:

**النفاس في اللغة:** بمعنى الوضع، يقال: نفست المرأة إذا ولدت فهي نفساء ونسوة نفاساً. يقال: ورث فلان هذا المال في بطن أمه قبل أن يُنْقَسَ أي يولد. ويقال أيضاً: ورث فلان هذا المال قبل أن يُنْقَسَ فلان أي قبل أن يولد. والمنفوس: المولود. والنفس: الدم، ونُفِست المرأة ونَفِست بالكسر، نَفْساً ونَفَاسَةً ونِفَاساً وهي

(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١، ص ٧٠، كتاب الطهارة، باب المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في الأيام التي كانت تحيض، رقم الحديث ٢٧٤. النسائي، سنن النسائي، باب الحيض، باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، ص ٤٨، رقم الحديث ٣٥٥. البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ٤٠، كتاب الحيض، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، رقم الحديث ١٦٢١. مالك بن أنس، الموطأ، ص ٧٧، كتاب الطهارة، باب المستحاضة، رقم الحديث ١٠٥. والحديث صححه ابن العربي في عارضة الأحوذ، ج ١، ص ١٧٤. كما صححه الألباني في صحيح أبي داود، رقم الحديث ٢٧٤.

(٢) أم حبيبة بنت جحش، أخت زينب زوج النبي ﷺ كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت من النساء اللاتي اشتهرن بالاستحاضة، حتى قيل إنها استحيضت سبع سنين. ابن حجر، الإصابة، ج ٨، ص ٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، ص ١٤٩، رقم الحديث (٧٦٠) ٦٦. أبو داود، سنن أبي داود، ج ١، ص ٧١، كتاب الطهارة، باب المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي تحيض، رقم الحديث ٣٧٩.

نَفْسَاءُ وَنَفْسَاءُ. وَالنَّفْسَاءُ: الوالدة، والحامل، والجمع من ذلك نَفَاسَاتٌ<sup>(١)</sup>.  
النفاس في الاصطلاح: عرفه الحنفية بأنه اسم للدم الخارج من الرحم عقيب الولادة، وسمي نفاساً إما لتنفس الرحم بالولد أو لخروج النفس وهو الولد<sup>(٢)</sup>.  
أما المالكية فقالوا: دم إلقاء حمل. فإن خرج مع الولد فالمشهور أنه نفاس<sup>(٣)</sup>.  
وقال الشافعية: دم يرقيه الرحم في حال الولادة وبعدها، مأخوذ من قولهم فلان نفس الدم إذا أخرجه، وقيل: النفاس الدم الخارج بعد الولادة<sup>(٤)</sup>.  
أما الحنابلة فقالوا: إن النفاس دم يرقيه الرحم مع ولادة وقبلها بيومين أو ثلاثة مع أمانة وبعدها إلى تمام أربعين يوماً<sup>(٥)</sup>.

ويلاحظ على تعريفات الفقهاء للنفاس: بأنه دم يرقيه الرحم نتيجة الولادة، فكل دم يخرج عقيب الولادة يعتبر دم نفاس، أما الخارج مع الولادة فيعتبره المالكية على المشهور<sup>(٦)</sup>، والحنابلة<sup>(٧)</sup>، وأحد قولي الشافعية<sup>(٨)</sup> نفاس. أما الخارج قبل الولادة فلم يعتبره الفقهاء دم نفاس إلا الحنابلة الذين قالوا إن الخارج قبل الولادة

(١) الجوهري، الصحاح، ج٣، ص٣٨٥ ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص٢٣٨، ٢٣٩. ابن فارس، المقاييس في اللغة، ص١٠٤١.

(٢) الكاساني، البدائع، ج١، ص٤١. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج١، ص٤٩٦.

(٣) الرضاع، شرح حدود ابن عرفة، ج١، ص١٠٤. وينظر: الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج١، ص١٣٧.

(٤) الماوردي، الحاوي، ج١، ص٣٤٦. النووي، المجموع، ج١، ص٥١٩.

(٥) ابن مفلح، المبدع، ج١، ص٢٥٩. البهوتي، كشف القناع، ج١، ص٢١٨.

(٦) الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج١، ص١٣٧.

(٧) ابن مفلح، المبدع، ج١، ص٢٥٩.

(٨) ذكر الشيرازي أن الدم الخارج قبل الولادة ليس بنفاس، وإن خرج بعد الولادة كان نفاساً، وإن خرج مع الولد ففيه وجهان: أحدهما: أنه ليس بنفاس؛ لأنه ما لم ينفصل جميع الولد فهي في حكم الحامل. والوجه الثاني: أنه نفاس؛ لأنه دم انفصل بخروج الولد، فصار كالخارج بعد الولادة. المهذب، ج١، ص٨٩.

بيوم أو يومين أو ثلاثة نفاس إن وجدت أماره دم النفاس<sup>(١)</sup>.

### دليل اعتبار النفاس حدثاً أكبر:

اتفق الفقهاء في أن حكم دم النفاس هو حكم دم الحيض فما يوجب الحيض يوجب النفاس وما يمنعه الحيض يمنعه النفاس<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك إجماعهم أن على النساء الاغتسال إذا طهرت<sup>(٣)</sup>؛ لأن دم النفاس دم حيض مجتمع فأوجب ما يوجب الحيض وحرم ما يحرمه<sup>(٤)</sup>. ولأن النفاس نوع من أنواع الحيض لذلك أطلق النبي ﷺ على الحيض لفظ النفاس بقوله لعائشة رضي الله عنها لما حاضت: «لَعَلَّكَ نَفِسْتِ»<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

كما ذكر بعض الفقهاء أن من موجبات الغسل إسلام الكافر سواء كان أصلياً أو

(١) الأمانة: كالتالم، وإلا فلا تجلسه عملاً بالأصل. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ١٢٢.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٥٧. الدردير، الشرح الصغير، ج ١، ص ٧٦. النووي، المنهاج، ج ١، ص ١٢٠. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ٣٦١. واستثنى الفقهاء من ذلك شيئين: أحدهما، أن الحيض يوجب البلوغ، والنفاس لا يوجه لثبوته قبله بالإنزال الذي جبلت منه. والثاني: أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة. الشرييني، مغني المحتاج، ج ١، ص ١٢٠.

(٣) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٥١٨، ٥١٩. ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٤١، ٢٤٢، ٣٩٢. ابن المنذر، الإجماع، ص ٣٩.

(٤) ينظر: المراجع السابقة، ولا بد من الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن تلقي المرأة جنباً كامل الخلقة لتعتبر نفساء، فلو ألفت ما تبين فيه خلق إنسان ولم يكن مكتمل الخلقة فإنها تعتبر في حكم النفساء.

وينظر: عمر الأشقر، دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج ١، ص ١٣٣، ١٣٤.

(٥) والحديث بتمامه عن عائشة قالت: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا سَرَفَ طَمَعْتُ فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟»، قُلْتُ: لَوَدِدْتُ وَاللَّهِ أَنِّي لَمْ أَحِجَّ الْعَامَ، قَالَ: «لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي». البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، ص ٥٣، رقم الحديث ٣٠٥. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز لإفراد الحج والتمتع والقران، ص ٥٠٧، رقم الحديث (٢٩١٨).

مرتداً<sup>(١)</sup>.

وكذا الموت<sup>(٢)</sup>.

ولن نفصل القول في هاتين الحالتين لكونهما مختلفاً فيهما؛ ولأنه لا يمكن اعتبارهما حدثاً وإن أوجبا الغسل؛ لأن الحدث وصف قائم بالبدن يمنع من صحة العبادة التي تشترط لها الطهارة ممن تصح منه العبادة. والكافر لا يطالب أصلاً بالعبادة لعدم صحة نيته حال كفره. وكذا الميت فإنه لا نية له؛ ولأنه يُغسل ولا يغتسل، والله أعلم.

\* \* \*

## الفصل الثاني حكم مس القرآن وتلاوته على المحدث حدثاً أكبر

وفيه مبحثان:

\* المبحث الأول: المقصود بالقرآن وحكم مسه من المحدث حدثاً أكبر.

\* المبحث الثاني: حكم تلاوة القرآن للمحدث حدثاً أكبر.

(١) ومن قال بوجوب الغسل عليه المالكية على الأرجح، والحنابلة، أما الشافعية فيوجبون عليه الغسل إن أتى في كفره بما يوجب الغسل، وإن اغتسل حال كفره ففي وجوب إعادة الغسل عليه وجهان.

أما الحنفية فلا يوجبون عليه الغسل في أي حال.

ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج ١، ص ١٣٠. الشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٦٣. ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ٢٣٩. المرداوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٣٦.

(٢) نص على وجوب الغسل من الموت في فصل موجبات الغسل الشافعية والحنابلة، وهو فرض كفاية عند الحنفية والمالكية، ولعلمهم لم يذكروه في موجبات الغسل؛ لأنه ليس من فعل المكلف وإنما من فعل غيره. فهو فرض إن كان الميت بالغاً ما لم يكن شهيداً.

ينظر: النووي، المنهاج، ج ١، ص ٦٨. ابن مفلح، المبدع، ج ١، ص ١٥٧. الحبيب بن طاهر، ج ١، ص ٣٥١. داماد أفندي، مجمع الأنهر، ج ١، ص ١٧٩. ابن حزم، مراتب الإجماع، ص ٦١. الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٧٩.

## المبحث الأول: المقصود بالقرآن وحكم مسه من المحدث حدثاً أكبر

وفيه ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول: المقصود بالقرآن والمصحف والفرق بينهما:

القرآن الكريم: هو كتاب الله عز وجل، المنزل على خاتم أنبيائه محمد ﷺ بلفظه ومعناه، المنقول بالتواتر، المفيد للقطع واليقين، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس<sup>(١)</sup>.

وقيل: علّم على كتاب الله تعالى المنزل على محمد ﷺ المتعبد به المعجز المنقول إلينا بالتواتر<sup>(٢)</sup>.

والمصحف: يقال أصحف الكتاب: جمعه صحفاً، والمصحف: مجموع من الصحف في مجلد، وغلب استعماله في القرآن الكريم، والجمع مصاحف<sup>(٣)</sup>.

فالمصحف ما كتب فيه القرآن سواء كان جميع القرآن أو بعضه، حتى لو كانت آية واحدة كتبت في صحيفة - أي ورقة ونحوها - ولم يكن معها غيرها فحكمها حكم المصحف<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا يتبين لنا الفرق بين القرآن والمصحف، فكل مصحف قرآن وليس كل قرآن مصحفاً، ذلك أن القرآن يطلق على اللفظ سواء كان مقروءاً أو مكتوباً، أما المصحف فيراد به المكتوب من القرآن، فالقرآن هو كلام الله، والمصحف هو الأوراق التي فيها كلام الله.

(١) محمد بن محمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص ٧.

(٢) عبد الله الشنقيطي، علاج القرآن الكريم للجريمة، ص ١٦.

(٣) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٥٠٨.

(٤) ذكر ابن عابدين أن المصحف: ما جمع فيه الصحائف، وما كتب فيه آية من باب إطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الإطلاق والتقييد، ج ١، ص ٣١٥. وينظر: الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٠٣. الماوردي، ج ١، ص ١٤٥ ابن عثيمين، الشرح المنع، ج ١، ص ٣١٥.

وقيل المصحف : هو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين - أي الجانبين<sup>(١)</sup>.  
ويلاحظ على التعريفين السابقين أن البعض يعتبر المصحف ما كتب بين  
الدفتين، وبعضهم يرى أنه لا يشترط الدفتين، فكل صحيفة أو ورقة أو لوح كتب  
فيه القرآن أو شيء منه فهو مصحف، فيأخذ حكم المصحف الكامل، ويكون له  
من الحرمة ما للقرآن الكامل.

ولذلك ذكر بعض المعاصرين أن تعريفات الأقدمين للمصحف تجعل المصحف  
الأوراق التي جمع فيها القرآن الكريم، والنقوش التي كانت وسيلة لكتابة الحروف.  
غير أن الأوراق والنقوش لم تعد الوسيلة الوحيدة التي تُجمع بواسطتها آيات  
القرآن، بل استجد غيرها مما تقوم بالغرض نفسه.

ومن ذلك مثلاً: الشرائح الإلكترونية<sup>(٢)</sup>، والنتوءات المستعملة في كتابة برايل  
على أوراقها الخاصة، والأقراص المدمجة<sup>(٣)</sup>، ولذلك خلص إلى تعريف لمصطلح  
المصحف عموماً يكون جامعاً لكل هذه الصور فيكون كالتالي :

المصحف عموماً هو تلك الوسائل المادية التي تجمع فيها القرآن الكريم وفق الهيئة  
التي جمعه عليها الخليفة عثمان رضي الله عنه مرتب الآيات والسور.

وبهذا التعريف تدخل جميع المصاحف القديمة، والحديثة، سواء أكانت مكتوبة  
على الورق أم كانت محملة على الأقراص والشرائح الإلكترونية أم كانت نتوءات  
بإبرة برايل<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرواني، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، ج ١، ص ١٤٦.

(٢) الشريحة الإلكترونية: هي رقاقة إلكترونية دقيقة جداً تستخدم في تخزين البرامج والملفات الإلكترونية.  
أحمد دفرور، المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، ص ٧.

(٣) الأقراص المدمجة: عبارة عن شرائح مصنوعة من مادة شبيهة بالزجاج وتستخدم أشعة الليزر للقراءة  
والكتابة. المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، ص ٨.

وفي هذا المبحث سنعرض لأقوال الفقهاء المتأخرين وأدلتهم في حكم مس المصحف الورقي الذي كان معروفاً عندهم، ثم نذكر ما تيسر لنا من الحصول عليه من كلام العلماء المعاصرين في مس المصحف الإلكتروني، وبالله التوفيق.

### المطلب الثاني: المقصود بالمس وحكم مس القرآن للمحدث

**المس في اللغة:** يقال مَسَّته بالكسر، أمسه مساً ومسيساً: كَمَسَّته. وَمَسَّته بالفتح أَمَسَّه بالضم. والمس: مسك الشيء بيدك. ويقال: مَسَّتُ الشيء أَمَسُّه مَسّاً إذا لَمَسْتَهُ بيدك، ثم استعير للأخذ والضرب؛ لأنها باليد، واستعير للجماع؛ لأنه لمس. وماس الشيء الشيء مماسة ومساساً: لقيه بذاته<sup>(١)</sup>. ومسته مساً: أفضيت إليه بيدي من غير حائل<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن المقصود بالمس في كلام العرب الإفضاء المباشر للشيء ومسه بدون حائل<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص٢١٧، ٢١٨. وينظر: إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج٢، ص٨٦٨.

(٢) الفيومي، المصباح المنير، ص٢١٩.

(٣) اختلف الفقهاء في مس القرآن والمصحف من وراء حائل بالنسبة للمحدث بعد اتفاقهم على تحريم المس المباشر، فذهب متقدمو الحنفية وعليه الفتوى وهو الصحيح عندهم، والصحيح من المذهب عند الحنابلة، وعليه الجمهور من الحنابلة، ووجه عند الشافعية إلى جواز المس من وراء حائل، وهو القول الأول في المسألة. أما القول الثاني فهو للمالكية والشافعية ورواية عن أحمد أنه لا يجوز مس المصحف على المحدث وإن كان من وراء حائل. وفرق بعض الفقهاء بين المس بكفه وعباءته أي ثوبه المتصل به وبين غيره، فأجازوا المس في حالة الحائل الخارجي دون الحائل المتصل بالمحدث كالثوب والعباءة؛ لأنهما متصلان به فأشبهت أعضائه، فكل ما يلبسه يحرم المس به دون غيره من الحوائث، وهو مذهب بعض متأخري الحنفية، ورواية عن أحمد. وهذا هو القول الثالث في المسألة. ينظر: العيني، البناء، ج١، ص٦٤٩. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج١، ص٣١٥، ٣١٦. الشيخ النظام، الفتاوى الهندية، ج١، ص٣٨، ٣٩. الباجي، المنتقى، ج١، ص٣٤٣، ٣٤٤. الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج١، ص١٢٥. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي، ج١، ص٩٦. النووي، روضة الطالبين، ج١، ص١٩٠، ١٩١. الماوردي، الحاوي، ج١، ص١٤٥. الشربيني، مغني المحتاج، ج١، ص٣٦، ٣٧. المرداوي، الإنصاف، ج١، ص٢٢٤. ابن مفلح، الفروع، ج١، ص١٨٨، ١٨٩. ابن قدامة، المغني، ج١، ص١٦٩. صالح الرشيد، المتحف في أحكام المصحف، ج٣، ص٦٩٢، ٦٩٣.



### أقوال العلماء في حكم مس القرآن للمحدث حدثاً أكبر:

اتفق الفقهاء على حرمة مس القرآن والمصحف على المحدث حدثاً أكبر<sup>(١)</sup>، بسبب جنابة أو حيض أو نفاس، وخالف في ذلك الظاهرية<sup>(٢)</sup> الذين أجازوا للمحدث حدثاً أكبر أن يمس المصحف والقرآن مطلقاً. وفيما يلي نعرض لأدلة كل فريق.

#### أدلة الجمهور القائلين بتحريم المس على المحدث:

استدلوا أولاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ (سورة الواقعة: ٧٧-٨٠).

وجه الدلالة من الآية: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ يعود على القرآن؛ لأن الآيات سبقت للحدث عنه بدليل قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الواقعة: ٨٠)، والمنزل هو هذا القرآن، وال مُطَهَّر هو الذي أتى بالوضوء والغسل من الجنابة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ (المائدة: ٦) (٣).

وهذه الآية تدل على نهى الجنب والحائض عن مس القرآن، ذلك أنه وإن كان

(١) وهذا الحكم لا يختص بالمحدث حدثاً أكبر فقط، وإنما يشمل الحديثين معاً؛ الأصغر والأكبر. قال ابن قدامة: «ولا يمس المصحف إلا طاهر، يعني طاهراً من الحديثين جميعاً، روي هذا عن ابن عمر والحسن وعطاء وطاووس والشعبي والقاسم بن محمد، وهو قول مالك والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا نعلم مخالفاً لهم إلا داود، فإنه أباح مسه» اهـ. المغني، ج ١، ص ١٦٨. وينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢١، ص ٢٦٦. الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٥٧. العيني، البناية، ج ١، ص ٦٤٦. الدردير، الشرح الصغير، ج ١، ص ١٢٥. الخرشي، الخرشي على مختصر خليل، ج ١، ص ١٦٠. الشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٥٤. ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج ١، ص ١٤٦. ابن مفلح، الفروع، ج ١، ص ١٤٧.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٤.

(٣) ابن عثيمين، الشرح المنع، ج ١، ص ٣١٥. وينظر: صالح الرشيد، المتحف في أحكام المصحف، ج ١، ص ١٢٨.

لفظ الآية خبري إلا أن معنى الخبر الأمر، أي لا تمسوا القرآن إلا حال كونكم طاهرين؛ لأن خبر الباري سبحانه وتعالى لا يكون بخلاف مخبره، ونحن نشاهد من يمس القرآن وهو على غير طهارة، فيحمل النفي الوارد في الآية على النهي، وهو أقوى في تأكيد الطلب من الطلب المجرد؛ لأنه يصور الشيء وكأنه مفروغ منه<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز أن يحمل قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٩) على الملائكة، أو قوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ (الواقعة: ٧٨) على اللوح المحفوظ؛ لأن أقرب مذكور هو القرآن فيعود الضمير عليه، ولا يتوجه النهي إلى اللوح المحفوظ؛ لأنه غير منزل ومسه غير ممكن<sup>(٢)</sup>.

وقد فهم المسلمون الأوائل دلالة آية الواقعة على هذا المعنى فمنعوا من لم يكن مسلماً من مسه، ولذلك رفضت فاطمة بنت الخطاب<sup>(٣)</sup> رضي الله عنها أن يمس أخوها عمر رضي الله عنه القرآن حتى يغتسل ويتوضأ على الرغم من أنه لم يكن مسلماً في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣١٦.

(٢) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٤.

(٣) الصحابية الجليلة فاطمة بنت الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشية العدوية، ولقبها أميمة، وكنيتها أم جميل، أخت أمير المؤمنين عمر، وزوجة سعيد بن زيد أحد السابقين إلى الإسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة، أسلمت قديماً مع زوجها قبل إسلام أخيها وكانت سبباً في إسلامه. ابن حجر، الإصابة، ج ٨، ص ٢٧١.

(٤) صالح الرشيد، المتحف في أحكام المصحف، ج ١، ص ١٢٩.

حيث قالت فاطمة لأخيها عمر قبل أن يسلم: إنك رجس ولا يمسه إلا المطهرون، وفي إسناده مقال. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ١، ص ١٣٢، رقم الحديث ١٧٥. وذكر المحقق أن الحاكم رواه وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وينظر: العظيم آبادي، عون المعبود، ج ١، ص ٢٦٤. البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٥٢، ١٥٣، كتاب الطهارة، باب جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، رقم الأثر ٤١٤. وقال: ولهذا الحديث شواهد كثيرة.

أما السنة فقد استدلووا على تحريم مس المحدث للقرآن بحديث عمرو بن حزم<sup>(١)</sup>: «كَانَ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَلَّا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «وَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أنه صريح في اشتراط الطهارة لمس القرآن والمصحف. وهذا الحديث وإن ذكر البعض أنه صحيفة لا تسند فهي ضعيفة لإرسالها<sup>(٤)</sup>، إلا أن جماعة من الأئمة صححوه من حيث الشهرة لا من حيث الإسناد، حتى قال الإمام الشافعي في رسالته: «لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: «لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير. معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة»<sup>(٧)</sup>. وقال بعض العلماء: «لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون

(١) عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان الأنصاري. يكنى أبا الضحاك، شهد الخندق وما بعدها، استعمله النبي ﷺ على نجران. روى عنه كتاباً كتبه له في الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك. مات بعد الخمسين. ابن حجر، الإصابة، ج ٤، ص ٥١١، ٥١٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٥١، كتاب الطهارة، باب جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٤٠٩.

(٣) المرجع السابق، رقم الحديث ٤١٠، ٤١١. الزيلعي، نصب الراية، ج ١، ص ١٩٦-١٩٩، كتاب الطهارة، باب الحيض. حيث ذكر طرقاً وشواهد لهذا الحديث. ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ١، ص ١٣١، كتاب الطهارة، باب الأحداث، رقم الحديث ١٧٥. الشوكاني، نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٥٩.

(٤) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٧.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ٤، ص ١٨.

(٦) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته وأحفظ من كان فيه لسنة ماثورة، ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ألف كتاب التمهيد على الموطأ، والاستيعاب، والكافي، توفي بشاطبة سنة ثلاث وستين وأربعمائة. ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٤٤٠.

(٧) التمهيد، ج ١٧، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

إليه ويدعون رأيهم»<sup>(١)</sup>.

كما ورد حديث عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»<sup>(٢)</sup>، وحديث حكيم بن حزام<sup>(٣)</sup> قال: «لَمَّا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ الْيَمَنِ، قَالَ: لَا تَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ»<sup>(٤)</sup>. وأثر مصعب ابن سعد<sup>(٥)</sup> أنه قال: «كُنْتُ أُمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَأَحْتَكِكْتُ، فَقَالَ سَعْدٌ: لَعَلَّكَ مَسِسْتَ ذَكَرَكَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قُمْ فَتَوَضَّأْ، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ»<sup>(٦)</sup>.

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث والآثار أنها نص في تحريم مس المصحف على المحدث سواء كان حدثه أصغر أم أكبر حيث إنها لم تفرق بين حدث وحدث. أما دليلهم من المعقول: أن في اشتراط الطهارة لمس المصحف إكراماً له وتعظيماً لشأنه، فإن كان القرآن الذي في اللوح المحفوظ لا يمسه إلا المطهرون من الملائكة -

(١) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٥٩.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٥٢، كتاب الطهارة، جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٤١١. وذكر الألباني في الإرواء أن هذا الحديث أخرجه الطبراني والدارقطني والبيهقي وابن عساکر ونقل عن الحافظ في هذا الحديث قوله: «وإسناده لا بأس به، ذكر الأثر أن أحمد احتج به». الإرواء، ج ١، ص ١٥٩، ١٦٠، رقم الحديث ١٢٢. وذكر صالح الرشيد أن الألباني صححه في صحيح الجامع. ينظر: المتحف، ج ١، ص ١٣٨.

(٣) حكيم بن حزام بن خوليد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشي. عمته خديجة بنت خويلد أم المؤمنين، ولد في جوف الكعبة قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، أسلم هو وأولاده يوم فتح مكة وشهد مع النبي ﷺ حينئذ وما بعدها، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، توفي سنة أربع وخمسين. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٨، ص ٧٠، ٧١.

(٤) صالح الرشيد، المتحف في أحكام المصحف، ج ١، ص ١٣٩، وذكر كلام العلماء فيه وأنهم ضعفوه. كما ضعفه الألباني في الإرواء، ج ١، ص ١٥٨، ١٥٩، رقم الحديث ١٢٢.

(٥) مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، كان فاضلاً كثير الحديث. روى عن علي والكبار. توفي سنة ثلاث ومائة. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٢٤، ٢٥٥.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٥٢، كتاب الطهارة، جماع أبواب سنة الوضوء، رقم الأثر ٤١٢. وصححه الألباني في الإرواء، ج ١، ص ١٦١.

إذا سلمنا أن المقصود بالمطهرين الملائكة - أفلا يكون هذا تنبيهاً لنا وإشارة أنه إن كان هذا القرآن الذي بأيدينا هو نفسه الذي في اللوح المحفوظ فينبغي أن يعظم فلا يمسه من عباد الله إلا المتطهرون من الحدثين إكراماً له وتعظيماً<sup>(١)</sup>.

ذلك أنه ليس في الوجود كلام أشرف منه، فإذا أوجب الله الطهارة للطواف ببيته، فالطهارة لتلاوة كتابه الذي تكلم به من باب أولى؛ لأن أفواهنا تمس<sup>(٢)</sup> هذا الكلام وتنطق به فمماستنا لهذا الكلام الذي هو أشرف من البناء يقتضي أن نكون معه طاهرين<sup>(٣)</sup>.

### أدلة من لم يشترط الطهارة من الحدثين لمس المصحف :

استدلوا أولاً بحديث ابن عباس أن أبا سفيان أخبره أنه كان عند هرقل فدعا هرقل بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به مع دحية الكلبي<sup>(٤)</sup>، إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه، فإذا فيه : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى (أَمَّا بَعْدُ) فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْتَ تَسْلَمَ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا

(١) ينظر: صالح الرشيد، المتحف، ج١، ص١٤٥.

(٢) قلت : يلزم من هذا الدليل إيجاب الوضوء على كل قارئ للقرآن وإن لم يمس المصحف إن كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر، مع أن الفقهاء لم يشترطوا الطهارة من الحدث الأصغر حين تلاوة القرآن من غير مس للمصحف، وإنما اشترط جمهورهم الطهارة من الحدث الأكبر فقط. قال شيخ الإسلام : « إذا قرأ في المصحف أو اللوح ولم يمسه جاز ذلك وإن كان على غير طهور، ويجوز له أن يكتب في اللوح وهو على غير وضوء، والله أعلم ». مجموع الفتاوى، ج١٢١، ص٢٦٦.

(٣) ينظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج١، ص٣١٧.

(٤) دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن الخزرج بن عوف الكلبي. صحابي مشهور أول مشاهده الخندق، وقيل أحد، ولم يشهد بدرأ، وكان يضرب به المثل في حسن الصورة، وكان جبريل يأتي النبي ﷺ في صورته. سكن دمشق، وعاش إلى خلافة معاوية. ابن حجر، الإصابة، ج٢، ص٣٢١-٣٢٣.

اللَّهِ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ (آل عمران: ٦٤)»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ قد بعث كتاباً فيه آيات من القرآن إلى النصارى وهو يعلم يقيناً أنهم يمسونه من غير طهارة<sup>(٢)</sup>.

كما استدلوا بأن الأصل براءة الذمة<sup>(٣)</sup>، والقول بتحريم مس المصحف على المحدث حدثاً أكبر أو أصغر حكم شرعي يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي ولا دليل على ذلك من كتاب الله أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ، فإذا لم يكن دليل رجعنا إلى البراءة الأصلية ولم نأثم عباد الله بغير برهان، أو نكلفهم بأمر فيه مشقة وحرَج، لاسيما في أوقات المكاره كشدة البرد، لاسيما وأن قراءة القرآن من المصحف من أفعال الخير المندوب إليها المأجور فاعلها، فمن ادعى المنع من ذلك في بعض الأحوال كلف أن يأتي بالبرهان<sup>(٤)</sup>.

### المناقشات والردود:

ناقش أصحاب القول الثاني القائلين بجواز مس المصحف للمحدث أدلة القول الأول القائلين بالمنع وهم جمهور الفقهاء بما يلي:

أولاً: استدلالهم بالآية في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٩)، أنه لا حجة فيه؛ لأنه جاء في معرض الخبر، والله تعالى لا يقول إلا حقاً، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص جلي أو إجماع متيقن، فلما

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً، ص ٤٨٥-٤٨٧، رقم الحديث ٢٩٤١. كما رواه في مواضع أخرى. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد، باب كتب النبي ﷺ إلى هرقل ملك الشام يدعوه إلى الإسلام، ص ٧٨٧، رقم الحديث (٤٦٠٧) ٧٤ (١٧٧٣).

(٢) ينظر: ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٨ صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٤٩.

(٣) ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣١٧.

(٤) صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٤٦.

رأينا المصحف يمس الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يعن المصحف وإنما عني كتاباً آخر<sup>(١)</sup>، وهو الكتاب المكنون، والكتاب المكنون يحتمل أن المراد به اللوح المحفوظ ويحتمل أن المراد به الكتب التي بأيدي الملائكة<sup>(٢)</sup>، روي نحو ذلك عن سعيد بن جبير<sup>(٣)</sup>(٤)، فلما كان هذا اللفظ محتملاً للقرآن وغيره بطل الاستدلال على تخصيصه بالقرآن؛ لأن اللفظ إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال<sup>(٥)</sup>.

وقولهم إن الخبر يأتي بمعنى الطلب فهو صحيح، ولكن لا يحمل الخبر على الطلب إلا بقرينة ولا قرينة هنا، فيجب أن يبقى الكلام على ظاهره وتكون الجملة خبرية لا يراد بها الأمر<sup>(٦)</sup>.

كما أن لفظ الطاهر والمطهر يراد به من ليس بنجس، والمؤمن ليس بنجس دائماً لحديث: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»<sup>(٧)</sup>، فلا يصح حمل المطهر والطاهر على من ليس بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية، بل يتعين حمله على من ليس بمشرك، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: ٢٨)، لهذا الحديث، ولحديث: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضٍ

(١) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٨.

(٢) ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣١٧، ٣١٨.

(٣) سعيد بن جبير بن هشام، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، أبو محمد، ويقال أبو عبد الله الأسدي الوالبي، مولا هم الكوفي، أحد الأعلام، روى عن ابن عباس فأكثر وجوده، وكان من كبار العلماء، قتله الحجاج، وقيل: ليس في أصحاب ابن عباس مثل سعيد ابن جبير، مات سنة خمس وتسعين عن سبع وخمسين سنة. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٩، ص ١٠٣-١٠٥.

(٤) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٨.

(٥) ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣١٨.

(٦) المرجع السابق، ج ١، ص ٣١٨.

(٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، ص ٥٠، رقم الحديث ٢٨٥. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، ص ١٥٩، رقم الحديث (٨٢٤) (٣٧١).

الْعَدُوُّ»<sup>(١)</sup>. ولو سلمنا أن اسم الطاهر يطلق على من ليس بمحدث حدثاً أكبر أو أصغر، فإنه - أعني لفظ الطاهر - مشترك مجمل في معانيه فلا يعين حتى يبين، وقد دل الدليل ههنا أن المراد به غيره؛ لحديث: «الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»، ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من إرادته لكان تعيينه محل النزاع ترجيحاً بلا مرجح وتعيينه لجميعها استعمالاً للمشارك في جميع معانيه، وفي هذا خلاف بين العلماء، ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشارك في جميع معانيه لما صح لوجود المانع وهو حديث: «الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عن هذا الاعتراض من عدة أوجه:

قولهم إن قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٩) خبر وليس أمر، فنحن نسلم بأنه خبر لا نهى، ولكننا نقول إنه نهى بصيغة الخبر، وهو أسلوب معهود في الشرع واللغة، بل قد قال علماء البيان بأنه أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأن المتكلم لشدة تأكد طلبه نزل المطلوب منزلة الواقع لا محالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ (البقرة: ٢٣٤)، وقوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»<sup>(٣)</sup>، بلفظ الخبر، والمراد النهي، بل يمكن أن يبقى الخبر على ظاهره في صيغته ومعناه دون أن يستلزم محذوراً أو خلفاً في الخبر إذا قلنا بأن الخبر في الآية يتضمن نفياً لوجود مس مشروع حال انتفاء الطهارة فيكون المعنى أنه لا يمس القرآن مساً مأذوناً فيه شرعاً إلا المطهرون أي المتطهرون من الأحداث<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، ص ٤٩٤، رقم الحديث ٢٩٩٠. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم، ص ٨٣٨، رقم الحديث (٤٨٣٩) ٩٢ (١٨٦٩).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٦٠.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، ص ٣٤٣، رقم الحديث ٢١٣٩.

(٤) صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٥١.



أما قولهم إن المقصود بالآية الكتاب المكنون الذي في اللوح المحفوظ وأن المراد بالمطهرين الملائكة فأجاب عليه الجمهور، بأن دعوى توجه النهي في الآية إلى اللوح المحفوظ غير مسلمة؛ لأن اللوح المحفوظ غير منزل ولا يمكن مسه، والنهي الوارد في الآية إنما هو لكتاب منزل وهو القرآن الكريم<sup>(١)</sup>. كما أن حمل الآية على الملائكة المطهرين بعيد؛ لأنهم كلهم مطهرون، وتخصيص بعض الملائكة من بين سائر المطهرين على خلاف الأصل<sup>(٢)</sup>.

أما الاعتراض على دلالة الآية بأن لفظ المطهر والطاهر مشترك لفظي يحتمل معاني عدة كطهارة القلب من الشرك، وطهارة البدن من النجس، وطهارة الحدث الأصغر والأكبر، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فجوابه أنه لا مانع من حمل اللفظ على جميع هذه المعاني إن كان لفظ الطهارة مشتركاً بينها، وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي، وإنما يمتنع حمل المشترك إذا كان بين أمرين متضادين فلا يحمل على أحدهما إلا بدليل، وهنا لا تضاد بين هذه المعاني<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: استدلالهم بالأحاديث والتي منها حديث عمرو بن حزم: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»، والأحاديث الأخرى التي تدل على نفس المعنى، فإنه لا يصح منها شيء؛ لأنها إما أحاديث مرسلّة وإما ضعيفة لا تسند، وإما عن مجهول الحال، وإما عن ضعيف<sup>(٤)</sup>.

وعلى فرض صحة هذه الأحاديث فإنه يحمل لفظ: «طاهر» على المسلم، أي لا

(١) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٤.

(٢) العيني، البناية، ج ١، ص ٦٤٧.

(٣) صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٥٢.

(٤) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٧.

يمس القرآن إلا مسلم<sup>(١)</sup>؛ لأن المسلم نقيض الكافر، والكافر نجس بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: ٢٨)، والمسلم لا ينجس بدليل قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»<sup>(٢)</sup>، فهو طاهر فيحمل عليه.

وقد أجيب على هذا الاعتراض: بأن جمعاً من أئمة المحدثين كمالك والشافعي قد احتجوا بها، ولا سيما حديث عمرو بن حزم في هذا الباب، وهو حديث قد احتجت به الأمة وتلقته بالقبول من لدن الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا، بل إنه يعتبر مستنداً لأحكام كثيرة كالزكاة والديات، فتلقي الأمة له بالقبول سلفاً وخلفاً يدل على أن لهذا الحديث أصلاً. وكثيراً ما يكون قبول الناس للحديث سواء كان في الأمور العلمية أو العملية قائماً مقام السند، أو أكثر، والحديث يستدل به من زمن التابعين إلى وقتنا فكيف يقال: إنه لا أصل له<sup>(٣)</sup>.

أما ما يتعلق بما ذكره بأن لفظ: «طاهر» يراد به المؤمن، وهو أولى من أن يراد به المتطهر من المحدثين.

فأجيب عليه بما يلي: أن لفظ الطاهر يعتبر من الألفاظ المشتركة التي تحتمل أكثر من معنى، فهو يطلق على المؤمن، وعلى الطاهر من الحدث الأكبر والأصغر، وعلى من ليس على بدنه نجاسة؛ ويدل لإطلاقه على الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: ٢٨). وقوله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»<sup>(٤)</sup>، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: ٦)، وعلى الثالث قوله ﷺ في المسح على الخفين: «دَعَهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا

(١) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٤.

(٢) تقدم تخريجه، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣٢٠. صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٥٢.

وقد أشرنا إلى نقولات بعض العلماء في تصحيح وقبول هذا الحديث.

(٤) تقدم تخريجه، ص ٣٠.

طَاهِرَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>، وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي عليه نجاسة حسية أو حكمية ليس طاهراً<sup>(٢)</sup>.

والراجع عند علماء الأصول أن حمل المشترك على جميع معانيه هو الأقوى<sup>(٣)</sup>، فيحمل لفظ طاهر على جميع ما ذكرنا من معاني - لاسيما وأنه لا تعارض في الحمل على جميعها - وهو أولى من حمله على بعضها. فكيف إذا اجتمع مع ما سبق أن المعنى المتبادر للذهن عند إطلاق لفظ الطهارة في الشرع أن يراد به المتطهر من الحدثين؛ لأننا وجدنا أن لفظ الطاهر في كلام الشرع عندما يطلق فإنه يراد به الطاهر من الحدث ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، والمطهر في الآية: هو الذي أتى بالوضوء والغسل من الجنابة<sup>(٤)</sup>.

ولكونه ﷺ ليس من عاداته أن يعبر عن المؤمن بالطاهر بل يعبر عن المؤمن بوصف الإيمان؛ لأنه أكمل وأبين وأظهر<sup>(٥)</sup>.

ولذلك وجدنا الإمام الشوكاني<sup>(٦)</sup> ينقل الإجماع على أنه لا يجوز للمحدث حدثاً أكبر خاصة أن يمس المصحف وخالف في ذلك داود والظاهرية<sup>(٧)</sup>.

كما ناقش الجمهور أدلة الظاهرية القائلين بجواز مس المصحف للمحدث

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، ص ٤٠، رقم الحديث (٢٠٦). مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ص ١٢٩، رقم الحديث (٦٣١) ٧٩.

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٦٠.

(٣) ينظر: صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٤٤.

(٤) ينظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣١٥.

(٥) ينظر: صالح الرشيد، المتحف، ج ١، ص ١٤٤.

(٦) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف، انتهت إليه الفتيا في عصره. من كتبه (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة)، توفي سنة مائتين وخمسين وألف. الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٢٩٨.

(٧) نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٦٠.

كتاب النبي ﷺ إلى هرقل عظيم الروم وهم كفار والكافر جنب، بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين فأشبه ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير، وهذا لا يُمنع الجنب من مسه عند الجمهور، وحتى لا يمنع من تلاوته أيضاً؛ لأنه لا يقصد منه التلاوة. وقد نص أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكاتب لمصلحة التبليغ<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

من خلال ما سبق يترجح لي والعلم عند الله قول جمهور الفقهاء والذي يعد بمثابة الإجماع منهم على منع المحدث من مس المصحف والقرآن وذلك لقوة أدلتهم وشهرتها، وتلقي الأمة لها بالقبول.

لا سيما وأن لفظ طاهر في الغالب يتبادر منه عند الإطلاق المتطهر من الحديثين بالوضوء أو الغسل، وهذا لا يعني أن نقيض الطاهر هو النجس فالمؤمن لا ينجس، ولكنه لا يوصف في كل أحواله بأنه طاهر، ذلك أنه إذا طرأ عليه الحدث لا يوصف بالطهر كما لا يوصف أيضاً بالنجاسة، فالطاهر إذا أريد به المؤمن فهو نقيض المحدث، والله أعلم.

### مسألة: حكم مس المصاحف الإلكترونية:

ذكرنا في التعريف بالمصحف أنه ليس بالضرورة أن يكون المصحف مكتوباً على مجموعة من الصحف والأوراق بل قد يكون مكتوباً في شاشات عرض أو جوال أو حاسوب، ذلك أنه مع تطور البشرية أبتكرت كثير من الوسائل الحديثة التي لم تكن معروفة فيما سبق ومن ذلك الكتابة الإلكترونية التي دُونت فيها الكتب المختلفة، ومن ذلك القرآن الكريم وهو ما يطلق عليه لفظ المصحف الإلكتروني، وقد عرّف بعض المعاصرين المصحف الإلكتروني بأنه: عبارة عن برنامج إلكتروني يعمل

(١) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٥٤٢، شرح حديث ٣٠٥.

وفق مجموعة الوحدات الوظيفية العاملة فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم. ويستعمل في معالجة الكلمات القرآنية وحروفها وإظهارها مكتوبة عند طلبها مرتبة الآيات والصور وفق ما جاءت عليه في المصحف العثماني<sup>(١)</sup>.

والمصحف الإلكتروني على ثلاثة أنواع تختلف باختلاف اللغات التي يتم بها إعداد برامج المصحف وهي:

النوع الأول: مصحف بملف Word.

النوع الثاني: مصحف بملف PDF.

النوع الثالث: مصحف مصور بواسطة الماسح الضوئي<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في اعتبار المصحف الإلكتروني مصحفاً فيأخذ أحكام المصحف أم لا؟

فذهب بعضهم أن هذه الأجهزة التي يسجل فيها القرآن ليس لها حكم المصحف فيجيزون مسها وحملها ولو من غير طهارة ولم يفرقوا بين حالة كون القرآن مخزناً في الجهاز غير معروض على شاشته وبين حال كونه معروضاً يُقرأ منه. واستدلوا على كلامهم: بأن حروف القرآن وجودها في هذه الأجهزة يختلف عن وجودها في المصحف، فهي لا توجد بصفاتها المقروءة بل توجد على صفة ذبذبات تتكون منها الحروف بصورتها عند طلبها فتظهر في الشاشة وتزول بالانتقال إلى غيرها، فهي ذبذبات تُعرض وتزول وليست حروفاً ثابتة.

كما ذكروا أن الجوال أو المحمول وغيره من الأجهزة لا يسمى مصحفاً حين يخزن فيه القرآن، ولا حين تعرض الآيات المخزنة فيه على شاشته، بل يبقى اسمه الجوال أو

(١) رابح أحمد دفرور، المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، ص ١٣، ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦، ١٧.

الكمبيوتر، فلا يسمى مصحفاً عرفاً، ولا هو في واقعه وحقيقته مصحفاً<sup>(١)</sup>.  
أما القول الثاني: فهو قريب من القول الأول إلا أنهم ذكروا أنه ينبغي للشخص أن لا يمس بإصبعه موضع الشاشة التي تظهر عليها الآيات، أما إذا أمسك الجوال أو الجهاز من جوانبه فلا بأس بذلك<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** ويرى عدم جواز مسه ولا حمله حال القراءة منه وظهور الآيات القرآنية على شاشته، وأجاز حمله في حال التخزين من دون ظهور الآيات على شاشته.

وعللوا لمذهبهم بأن الجهاز في حالة عدم عرض الآيات القرآنية فيه فإنه ليس له حكم المصحف، ذلك أن الأجهزة الإلكترونية تتكون من خانات تؤلف بمجموعها ذاكرة الجهاز، وحين نقوم بإدخال الآيات الكريمة إلى جهاز من هذه الأجهزة فإنها ترسل على شكل إشارات كهربائية أو ذبذبات لتستقر فيها، وهذه الإشارات لا يتبين الإنسان معناها في هذه المرحلة؛ لأنها لا تحمل أي دلالات، ولكنها تكون عبارة عن أشياء قابلة لأن تتحول إلى شيء مكتوب ومقروء حيث يحولها الجهاز بعمليات معقدة ودقيقة وبسرعة خارقة إلى أن تصل في آخر المطاف إلى أعلى طبقات الجهاز وهي التي تظهر من خلال الشاشة في غاية الوضوح والجلال، وعلى هذا فإن المعلومة في حالة عدم عرضها على شاشة الجهاز تكون في حالة سبات تام وإبهام مطلق بحيث يتعذر قراءتها وفهمها وهي في حالتها تلك، وبالتالي فهي لا تأخذ حكم المصحف في هذه الحالة، وهم في هذا الشق يتفقون مع أصحاب القول الأول والثاني.

(١) ومن قال بهذا القول فضيلة الشيخ صالح الفوزان، والشيخ محمد المنجد، والشيخ عبدالرحمن البراك. ينظر: محمد جنيد الديرشوي، مس الأجهزة الإلكترونية التي يخزن فيها القرآن، ص ١٤، ١٥.

(٢) وهو ما يراه الشيخ سعد الحميد. وينظر المرجع السابق، ص ١٥، ١٦.

أما في حالة تشغيل الجهاز واستدعاء برنامج القرآن الكريم فيه فإن عملية استدعاء المعلومة تمر بمراحل متعددة ومعقدة يعرفها أهل هذا الفن فيتمكن الجهاز من إزالة الإبهام ويقوم بترجمتها وإظهارها في صورة كتابة واضحة ومرموقة<sup>(١)</sup>.

وعليه فإن هذه الأجهزة في وضعية التشغيل تأخذ حكم القرآن؛ ذلك أن الظاهر على شاشتها هو الآيات القرآنية مكتوبة بالرسم العثماني، وقد قصد القارئ لها والمبرمج ومدخلها في الجهاز قراءة القرآن فيكون لها حكم القرآن، سواء كان الجهاز هاتفاً محمولاً أو نحوه من الأجهزة الإلكترونية، وسواء كان الجهاز معداً لبرنامج القرآن فقط أم من الأجهزة التي تحوي برنامج القرآن وغيره من البرامج، قياساً لهذه الأجهزة في حالة التشغيل بالألواح التي كان القرآن يكتب عليها قديماً.

ولأن الكتابة التي تظهر من خلال شاشات الأجهزة الإلكترونية كتابة حقيقية، إذ ليس من شرط الاعتداد بالكتابة كونها ثابتة لا تزول، بل العبرة بكونها مقروءة وإن زالت عن قرب.

وبناء عليه فإنه لا يجوز للمحدث مسها حال كون الآيات معروضة على شاشتها، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

من خلال عرضنا لكلام الفقهاء المعاصرين لنازلة المصحف الإلكتروني وحكم مسه يترجح لي أن هذه المصاحف وإن اعتبرناها مصاحف حقيقية إلا أنها فيما يتعلق بالمس لا يتصور مسها حقيقة وإن كانت في حالة التشغيل، ذلك أن من لمس الشاشة لا يمس القرآن حقيقة، وإن سلمنا بأنه مسه إلا أنه مس من وراء حائل،

(١) ينظر: محمد جنيد نوري الديرشوي، مس الأجهزة الإلكترونية التي يخزن فيها القرآن، ص ٩، ١١. رابع دفور، المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، ص ١٨، ١٩.

(٢) ينظر: محمد جنيد نوري الديرشوي، مس الأجهزة الإلكترونية التي يخزن فيها القرآن، ص ٢٨، ٣٩.

وقد ذكرنا أن المس يطلق على الإفضاء المباشر بالبشرة إلى القرآن، وليس في مس المصحف الإلكتروني إفضاءً مباشراً وإنما هو مس من وراء حائل، ولو قلنا بأنه مس مباشر للزم من ذلك أن الشاشة لو ظهر عليها رجل أو امرأة أجنبية فمسهما من يتعامل مع الجهاز فإنه يعتبر قد أتى بما هو محظور عليه إن كان من غير جنس الظاهر على الشاشة، ولا قائل بذلك، ذلك أن ما يظهر على شاشة المصحف الإلكتروني من كلمات قرآنية ما هو إلا ذبذبات إلكترونية معالجة وفق برنامج إلكتروني ولا ظهور لها إلا عند انعكاسها على الشاشة، فهي كالمرآة التي تعكس الصورة ولا تمثلها حقيقة، فليس مس الشاشة الزجاجية مساً للمصحف الإلكتروني حقيقة.

وبناء على هذا فإنه لا مانع من مس أجزاء الآلة التي اشتملت على البرنامج الإلكتروني للمصحف أو حملها بالنسبة لمن كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر سواء أكان المصحف الإلكتروني في حال التشغيل أم في حال الإغلاق<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

### المبحث الثاني: حكم تلاوة القرآن للمحدث حدثاً أكبر

ذكرنا فيما سبق المراد بالمحدث حدثاً أكبر وهو من تلبس بجنابة، وهذا يشمل الرجال والنساء، وكذا من تلبست بالحيض أو النفاس من النساء خاصة. وقد اختلف الفقهاء في حكم تلاوة الجنب والحائض للقرآن الكريم، فمنهم من ساوى بينهما في الحكم، ومنهم من فرق، وفيما يلي نعرض لأقوالهم وأدلة كل فريق.

#### القول الأول:

ويقضي بأنه ليس للجنب والحائض تلاوة شيء من القرآن بقصد القراءة دون قصد الذكر والثناء، وقد قال بهذا القول جمع من الصحابة كعمر وعلي وجابر بن

(١) وينظر: رابع دفور، المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، ص ٢٤، ٢٥.



عبدالله رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>، وأحد المذهبيين عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>، وهو قول الحنفية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>.

وسواء كانت للآية وما دونها<sup>(٦)</sup>، فإن كانت التلاوة بقصد التبرك كقول: «بسم الله» أو الثناء كقول: «الحمد لله»، أو بقصد الدعاء كقول: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة»، أو بقصد الذكر كقول: «سبحان الله»، جاز ذلك على أن لا يقصد بذلك التلاوة.

وكذا إن كانت التلاوة بالقلب دون التلفظ باللسان. كما أجازوا النظر في المصحف دون مسه<sup>(٧)</sup>.

### القول الثاني:

وقضى بالتفريق بين الجنب والحائض، وهو قول المالكية، ذلك أنهم منعوا الجنب من قراءة القرآن ظاهراً على المشهور، إلا كالأية أو الآيتين أو الثلاث كالتعوذ عند النوم أو الخوف، فأجازوا للجنب بيسير الآيات كآية الكرسي والإخلاص

(١) وهو أيضاً قول الحسن والنخعي والزهري وقتادة وعطاء وأبي العالبية وإسحاق وأبي ثور. ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ١٦٥. العيني، البناية، ج ١، ص ٦٤٣.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ١٦٥. العيني، البناية، ج ٢١، ص ٦٤٣.

(٣) الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٨، ١٩. الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٥٧.

(٤) النووي، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٩٧. الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٧.

(٥) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ١٦٥. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ١، ص ٨١، ٨٢.

(٦) العيني، البناية على الهداية، ج ١، ص ٦٤٣ وخالف الطحاوي من الحنفية فأباح تلاوة ما دون الآية، والقول المختار عند الحنفية عدم جواز ما دون الآية، وهو قول الكرخي. وينظر: ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٣١٣. وأما عند الحنابلة فقد ذكروا أنها إن كان مما لا يتميز به القرآن عن غيره كالتسمية والحمد لله وسائر الذكر فإن لم يقصد به القرآن فلا بأس. وإن قصد به القراءة أو كان ما قرأه شيئاً يتميز به القرآن عن غيره من الكلام ففيه روايتان: إحداهما: لا يجوز، والثانية: لا تمتنع. ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ١٦٥، ١٦٦. المرادوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٤٣.

(٧) داماد أفندي، مجمع الأنهر، ج ١، ص ٢٦. الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٩.

والمعوذتين. كما أجازوا له التلاوة في النفس دون تحريك اللسان.

أما الحائض فأجازوا لها تلاوة القرآن حال استرسال الدم عليها سواء كانت جنباً أم لا<sup>(١)</sup>.

وهذا قول قديم عند الشافعي، كما أثبت ذلك جماعة من المحققين من الشافعية<sup>(٢)</sup>، وقول عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية خاصة فيما يتعلق بالحائض<sup>(٤)</sup>.

### القول الثالث:

وهو للظاهرية، ويقضي بجواز تلاوة القرآن للجنب والحائض مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

### الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول وهم القائلون بأنه ليس للجنب ولا الحائض تلاوة شيء من القرآن بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنْبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٣١٧، ٣٧٤، ٣٧٥. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي، ج ١، ص ١١٥، ١٣٩.

(٢) النووي، روضة الطالبين، ج ١، ص ١٩٧.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢١، ص ٤٦٠. المرداوي، الإنصاف، ج ١، ص ٢٤٣.

(٤) ابن تيمية، المجموع، ج ٢١، ص ٤٦٠.

(٥) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٤، ومن قال بهذا القول الإمام البخاري والطبري وابن المنذر. ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٥٤٢، شرح حديث ٣٠٥.

(٦) الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض: أنهما لا يقرآن القرآن، ص ٣٦، رقم الحديث ١٣١. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، ج ١، ص ١٩٥، ١٩٦، رقم الحديث ٥٩٥، ٥٩٦. البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، ج ١، ص ١٥٤، رقم الحديث ٤٢٠. وفي إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها. ابن حجر، تلخيص الحبير، ج ١، ص ١٣٨، باب الغسل، رقم الحديث ١٨٣. وقال الترمذي: حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة النخ. وذكر المباركفوري أن الحديث ضعيف؛ لأن إسماعيل بن عياش قد وثقه أئمة الحديث في أهل الشام، وضعفوه في الحجازيين، وهو روى هذا الحديث عن موسى بن عقبة وهو من أهل الحجاز. تحفة الأحوذى، ج ١، ص ٣٤٧.

وبما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ - أَوْ قَالَ يَحْجِزُهُ - عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ» .  
وفي رواية: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا» (١).

وأن رسول الله ﷺ كان يقول لعمر بن الخطاب: «إِذَا تَوَضَّأْتُ وَأَنَا جُنْبٌ أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ وَلَا أَصَلَّى وَلَا أَقْرَأُ حَتَّى أَغْتَسِلَ» (٢).

ولأن تحريم القراءة على الجنب قد كان مشهوراً في الصحابة منتشراً عند الكافة حتى لا يخفى على رجالهم ونسائهم، حتى حكى أن عبد الله بن رواحة وطئ أمته فقالت له امرأته وطئت المملوكة فأنكر، فقالت له: إن كنت لم تطأ فاقراً، فقال:

شهدت بأن وعد الله حق      وأن النار مشوى الكافرينا  
وأن العرش فوق الماء طاف      وفوق العرش رب العالمين  
وتحملة ملائكة شداد      ملائكة الإله مسومين

فتشبه عليها ذلك وظنته قرأناً فقالت: «صدق ربّي وكذبت بصري» .

(١) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الجنب يقرأ القرآن، ج ١، ص ٥٨، ٥٩، رقم الحديث ٢٢٩ . الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً . وقال: حديث علي حديث حسن صحيح، ص ٤١، رقم الحديث ١٤٦ . النسائي، سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب حجب الجنب من قراءة القرآن، ص ٣٥، ٣٦، رقم الحديث ٢٦٦، ٢٦٧ . ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، ج ١، ص ١٩٥، رقم الحديث ٥٩٤ .  
والحديث وهنه أحمد، وصححه الترمذي وابن حبان وابن السكن وعبدالحق والبيهقي في شرح السنة وقال عنه شعبة: هذا الحديث ثلث رأس مالي، وقال الدارقطني: قال شعبة: ما أحدث بحديث أحسن منه . وقال: «ذكر ابن حجر في الفتح عن هذا الحديث: رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان، وضعف بعض روايته، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة» . وينظر: ابن حجر، تلخيص الحبير، ج ١، ص ١٣٩، رقم الحديث ١٣٩ . فتح الباري، ج ١، ص ٥٤٣، شرح حديث رقم ٣٠٥ .

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٥٣، ١٥٤، كتاب الطهارة، باب نهى الجنب عن قراءة القرآن، رقم الحديث ٤١٧ . وذكر النووي في المجموع أن إسناد هذا الحديث ضعيف، ج ٢، ص ١٥٩ .

ثم إن عبد الله أخبر النبي ﷺ بذلك فتبسم وقال: «أمرأتك أفقه منك»، فثبت أن ذلك إجماع<sup>(١)</sup>. وإذا ثبت هذا في الجنب ففي الحائض أولى؛ لأن حدثها أكد، ولذلك حرم وطؤها، ومنعت من الصيام، وأسقطت الصلاة عنها وساواها الجنب في سائر أحكامها<sup>(٢)</sup>.

ولأن في منع الجنب خاصة من تلاوة القرآن حثاً له على المبادرة إلى الاغتسال؛ لأنه إذا علم أنه ممنوع من قراءة القرآن حتى يغتسل فسوف يبادر إلى الاغتسال فيكون في ذلك مصلحة، فإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

أما أصحاب القول الثاني والذين يجيزون للحائض تلاوة القرآن دون الجنب فقد استدلوا بما استدل به أصحاب القول الأول أن رسول الله ﷺ كان لا يحجبه عن القرآن شيء إلا الجنابة<sup>(٥)</sup>. واستثنوا للجنب تلاوة اليسير من القرآن كالمعوذتين، والإخلاص، وآية الكرسي، لأجل رقية النفس أو الغير في حالة الألم أو العين، أو لأجل الاستدلال على حكم. وعلة استثناء هذه الحالات للجنب المشقة الكبيرة في المنع؛ ذلك أن الغالب من أحوال المسلمين ذكر الله والتعوذ، فكانت بهم ضرورة إلى ذلك، وفي منعهم مشقة فاستثني من المنع<sup>(٦)</sup>.

(١) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٨. النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٥٩. وقد ذكر أن هذه القصة إسنادها ضعيف ومنقطع.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج ١، ص ١٦٥.

(٣) وذلك في الحديث الذي رواه أبو داود عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ»، كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل، ج ١، ص ٢٢٧. وقد أشار ابن حجر إلى تضعيف هذا الحديث؛ لأن فيه نُجَي الحَضْرَمِي، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول، ولكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم. فتح الباري، ج ١، ص ٥٢١، شرح حديث ٢٨٦.

(٤) ينظر: ابن عثيمين، الشرح المنع، ج ١، ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٥) تقدم تخريجه، ص ٣٧.

(٦) ينظر: الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ٣١٧. وقد بين معنى هذا القول حيث قال: يعني أنه لا يباح ذلك على معنى القراءة بل على معنى التعوذ والرقى والاستدلال ونحوه للمشقة في المنع على الإطلاق، ثم =

أما ما يتعلق بالحائض فمعلوم أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن ينههن عن قراءة القرآن، كما لم ينههن عن الذكر والدعاء بل أمر الحائض أن يخرجن يوم العيد فيكبرن بتكبير المسلمين<sup>(١)</sup>. وأمر الحائض أن تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت<sup>(٢)</sup>، فتلبى وهي حائض، وكذلك بمزدلفة ومنى، وغير ذلك من المشاعر.

وأما الجنب فلم يأمره أن يشهد العيد، ولا يصلي ولا أن يقضي شيئاً من المناسك؛ لأن الجنب يمكنه أن يتطهر فلا عذر له في ترك الطهارة. بخلاف الحائض فإن حدثها قائم لا يمكنها مع ذلك التطهر. ولهذا ذكر العلماء أنه ليس للجنب أن يقف بعرفة ومزدلفة ومنى حتى يطهر وإن كانت الطهارة ليست شرطاً في ذلك، فعلم أن الحائض يرخص لها فيما لا يرخص للجنب فيه لأجل العذر، وإن كانت عدتها أغلظ، فكذلك قراءة القرآن لم ينهها الشارع عن ذلك<sup>(٣)</sup>.

ولأن الله أمر بتلاوة القرآن مطلقاً وذلك في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (المزمل: ٤)، وأثنى رسوله ﷺ على من يتلو كتابه في قوله ﷺ: «اقرأوا

---

=ذكر أنه في هذه الحالة لا يعد قارئاً ولا له ثواب القراءة، ثم نبه على أن القراءة على قسمين: أحدهما: ما لا يذكر إلا قرآناً كقوله: «كذبت قوم لوط بالنذر»، فيحرم على الجنب قراءته؛ لأنه صريح في القراءة لا تعوذ فيه. وثانيهما: ما هو تعوذ كالمعوذتين، فتجوز قراءتهما للضرورة، ودفع مفسدة المتعوذ منه. وينظر: الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج ١، ص ١١٥.

(١) وذلك في الحديث الذي روته أم عطية عن النبي ﷺ أنه قال: «تَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوْ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيَسْهَدُنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَ». البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ص ٥٦، رقم الحديث ٣٢٤.

(٢) وذلك في الحديث الصحيح الذي روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عندما قال لها النبي ﷺ لما حاضت في الحج: «فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ». البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب الأمر بالنفساء إذا نفسن، ص ٥٢، رقم الحديث ٢٩٤.

(٣) ابن تيمية، المجموع، ج ٢١، ص ٤٦٠، ٤٦١.

الْقُرْآنَ»<sup>(١)</sup>، وأقل أحوال هذا اللفظ الإباحة والأصل الحل فلا نمنع الحائض من التلاوة حتى يقوم الدليل على المنع، ولا دليل صريح صحيح على منع الحائض من تلاوة القرآن .

ولأن الحيض عادة مألوفة تدوم بها الأيام ولا تقدر على رفعه، والنفاس وإن لم يكن مألوفاً فإنه يدوم الأيام الطوال، ولا يقدر كل منهما على رفعه بخلاف الجنب الذي يملك طهره، ويملك رفع حدثه بخلاف الحائض والنفساء، فيشق مع ذلك عليهما الامتناع من القراءة أياماً، فجاز لهذه الضرورة أن يعفى لها عن المنع كما جاز ذلك للمحدث دون مس<sup>(٢)</sup> .

أما أدلة أصحاب القول الثالث، والذين أجازوا للجنب والحائض تلاوة القرآن مطلقاً، وهم الظاهرية فقد استدلوا على قولهم بأن قراءة القرآن وذكر الله تعالى أفعال خير مندوب إليها مأجور فاعلها<sup>(٣)</sup>، وقد دل على ذلك نصوص الكتاب والسنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ (المزمل: ٢٠)، فكان الأمر بتلاوة القرآن على عموم<sup>(٤)</sup>، حيث لم يستثن لا حائضاً ولا جنباً .

وما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ص ٣٢٥، رقم الحديث (٨٧٤) ٣٥٢ (٨٠٤) .

(٢) ينظر: الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج ١، ص ١٣٩ . وهذا قول المالكية حال استرسال الدم على الحائض، أما بعد انقطاعه وقبل غسلها فقد اختلفوا، فمنهم من أجاز له القراءة إلا أن تكون متلبسة بجنبته قبله فلا يجوز، وضعف هذا القول الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير، وذكر أن المعتمد هو القول الثاني والقاضي بأن الحائض إذا انقطع حيضها لا تقرأ حتى تغتسل جنباً كانت أم لا، إلا أن تخاف النسيان، كما أن المعتمد أنه يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا، خافت النسيان أم لا . والعلة في عدم جواز قراءتها للقرآن حال طهرها وقبل غسلها هو كونها ملكت طهرها كالجنب . ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج ١، ص ١٧٤ .

(٣) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٤-٩٥ .

(٤) ينظر: الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٧ .

عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»<sup>(١)</sup>. وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ... الحديث»<sup>(٢)</sup>. فهذه الآيات والأحاديث عامة في كل قارئ للقرآن، حيث إنها لم تفرق بين جنب أو حائض أو غيرهما، فمن ادعى المنع فيها في بعض الأحوال كُلف أن يأتي بالبرهان<sup>(٣)</sup>.

كما استدلوا ببعض الآثار عن الصحابة والتابعين تدل على جواز تلاوة القرآن للجنب<sup>(٤)</sup>.

### المناقشات والردود:

نوقشت أدلة الجمهور والتي استدلوا بها على تحريم قراءة القرآن على الحائض والجنب بما يلي:

أما حديث: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» فهو حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث<sup>(٥)</sup>. ثم إن هذا الحديث إن صح فإنه حجة على من استدل به فيما يتعلق بإجازته لقراءة الآية وما دونها؛ ذلك أن النهي الوارد في

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب ذكر الله في حال الجنابة وغيرها، ص ١٦٠، رقم الحديث (٨٢٦) ١١٧ (٣٧٣).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اغتباط صاحب القرآن، ص ٩٠٠، رقم الحديث ٥٠٢٥.

(٣) ينظر: ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٥.

(٤) ومن ذلك أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقرأ البقرة وهو جنب. ويقول ربيعة: «لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن»، ويقول سعيد ابن المسيب عندما سئل عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ فقال: «وكيف لا يقرؤه وهو في جوفه»، وبمثل هذا سئل سعيد بن جبيرة فأجاب بمثل ما قاله سعيد بن المسيب رضي الله عن الجميع. وينظر: ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٦.

(٥) وقد أشرنا سابقاً لسبب ضعفه وهو راويه إسماعيل بن عياش، وأن ما يرويه عن الحجازيين أحاديث ضعيفة، وهذا الحديث منها، بخلاف روايته عن الشاميين. وينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢١، ص ٤٦٠.

الحديث جاء بلفظ « شيئاً »، وهو يدل بإطلاقه على تحريم القراءة وإن كانت لما دون الآية؛ لأن شيئاً نكرة في سياق النفي فتعم قراءة الآية وما دونها؛ لأن الآية وما دونها قرآن فلا وجه للتفريق<sup>(١)</sup>.

أما استدلالهم بحديث علي رضي الله تعالى عنه: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْجُبُهُ أَوْ لَا يَحْجُزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلَّا الْجَنَابَةُ »<sup>(٢)</sup>، فقد ذكروا أن أهل الحديث لا يثبتونه<sup>(٣)</sup>. ثم إن في الاستدلال به نظر؛ لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه، وقد يكون محمولاً على الأكمل جمعاً بين الأدلة<sup>(٤)</sup>.

ذلك أن الحديث ليس فيه نهي عن أن يقرأ الجنب القرآن، وإنما هو فعل منه ﷺ ليس فيه إلزام، حيث إن النبي ﷺ لم يبين أنه إنما امتنع من القراءة من أجل الجنابة، وقد يتفق أن يترك النبي ﷺ القراءة في تلك الحال ليس من أجل الجنابة وهو ﷺ لم يصم قط شهراً كاملاً غير رمضان<sup>(٥)</sup>، ولم يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركعة<sup>(٦)</sup>، ولا أكل قط على خوان<sup>(٧)</sup>، ولا أكل متكاً<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: البابرقي، العناية، ج ١، ص ١٦٧.

(٢) سبق تخريجه، ص ٣٧.

(٣) لأن مداره على عبد الله بن سلمة وكان قد كبر وأنكر عقله وحديثه، وإنما روى هذا الحديث بعد كبره، قاله شعبة. ينظر: ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٦٨.

(٤) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٥٤٣، شرح حديث ٣٠٥.

(٥) وذلك في الحديث الصحيح عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قالت: « ما رأيته صام شهراً كاملاً منذ قدم المدينة إلا أن يكون رمضان ». مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان ...، ص ٤٧١، رقم الحديث (٢٧١٩) ١٧٤.

(٦) وذلك في حديث أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلما كبر وضعف أوتر بسبع. وقال عنه الترمذي: حديث حسن. الترمذي، جامع الترمذي، أبواب الوتر، باب ما جاء في الوتر بسبع، ص ١٢١، رقم الحديث ٤٥٧.

(٧) وذلك في حديث أنس بن مالك: « ما علمت النبي ﷺ أكل على سكرجة قط، ولا خبز له مرقق قط، ولا أكل على خوان قط. قيل لقتادة: فعلى ما كانوا يأكلون؟ قال على السفر ». البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون، ص ٩٦٦، رقم الحديث ٥٤١٥.

(٨) وذلك في الحديث الصحيح عن أبي جحيفة أن رسول الله ﷺ قال: « إني لا أكل متكاً ». البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكاً، ص ٩٦٤، رقم الحديث ٥٣٩٨.



أفيحرم أن يصام شهراً كاملاً غير رمضان، أو أن يتهجد المرء بأكثر من ثلاث عشرة ركعة، أو أن يأكل على خوان، أو أن يأكل متكئاً؟ هذا لا يقولونه، ومثل هذا كثير جداً<sup>(١)</sup>.

أما سائر الأحاديث والآثار التي وردت في نهى الجنب عن تلاوة شيئاً من القرآن فإنه لا يصح منها شيء، فهي ضعيفة الأسانيد<sup>(٢)</sup>.

أما منعهم الحائض فيجاب عليه أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن ينهين عن قراءة القرآن، كما لم يكن ينهين عن الذكر والدعاء، بل أمر الحيض أن يخرجن يوم العيد فيكبرن بتكبير المسلمين<sup>(٣)</sup>.

بل إن الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات، بل صحت معه عبادات بدنية من الأذكار وغيرها، فمناسك الحج من جملة ما لا ينافيها إلا الطواف فقط لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك فكذلك الجنب؛ لأن حدثها أغلظ من حدثه، ومنع القراءة إن كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تعبداً فيحتاج إلى دليل خاص<sup>(٤)</sup>.

فلو كانت تلاوة القرآن محرمة على الحائض لنقل إلينا التحريم بنص صريح كما نُقل لنا تحريم الطواف عليها؛ لأن هذه الأمور مما تعم بها البلوى، فينبغي التنبيه إلى حكمها إن كانت على خلاف الأصل وهو الإباحة.

كما نوقش أصحاب القول الثاني وهم القائلون بجواز تلاوة القرآن للحائض دون الجنب، بحجة أن الجنب يملك أمره والحائض لا تملك أمرها، ولأن أمر الحيض يطول

(١) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٩٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢١، ص ٤٦٠، ٤٦١.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ٥٤٢.

بخلاف أمر الجنب، فأجيب عليه بأن تلاوة القرآن إن كانت حراماً على الحائض والجنب لكونهما حدثاً أكبر فلا يبيح التلاوة للحائض طول أمدّها، وإن كان ذلك حلالاً عليها فلا معنى للاحتجاج بطول أمدّها<sup>(١)</sup>.

كما أن حدث الحيض أغلظ من حدث الجنابة؛ لأنه يمنع من الصيام والوطء ولا يمنعهما الجنابة، فلما كان الجنب ممنوعاً فأولى أن تكون الحائض ممنوعة.

ثم إن الدليل<sup>(٢)</sup> يحرم على الحائض والجنب المسجد، وحرمة القرآن أعظم من حرمة المسجد، فلما كان المسجد ممنوعاً على الحائض والجنب، فالأولى أن يكونا ممنوعين من القرآن<sup>(٣)</sup>.

### وأجيب على هذه المناقشات بما يلي:

أن الأصل في تلاوة القرآن الحل، فلا ينبغي تحريم التلاوة إلا بدليل<sup>(٤)</sup>.

إن الحائض وإن كان حدثها أغلظ إلا أننا وجدنا الشريعة أمرتها بشهود مجامع الخير والعبادة بخلاف الجنب، فقد أمرت الحائض بأن تخرج للعبد، وأمرها النبي ﷺ أن تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وتلبي وكذلك تقف بالمزدلفة ومنى، وأما الجنب فلم يؤمر بشيء من ذلك بل أخبر النبي ﷺ أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب لحته على المبادرة إلى الغسل؛ لأنه لا عذر له بترك الطهارة بخلاف الحائض فإن حدثها قائم لا يمكنها مع ذلك التطهر، ولهذا ذكر العلماء أنه

(١) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ١١٦.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ (النساء: ٤٣)، وحديث عائشة رضي الله عنها: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَاولِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيلها...، ص ١٣٧، رقم الحديث (٣٨٩) ١١ (٢٩٨). وقال عامة أهل العلم أنه لا بأس أن تتناول الحائض شيئاً من المسجد بمدّها يدها من غير دخول فيه. المباركفوري، تحفة الأحوذى، ج ١، ص ٣٥٤.

(٣) الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٩.

(٤) ابن عثيمين، الشرح الممتع، ج ١، ص ٣٤٩.

ليس للجنب أن يقف بعرفة ومزدلفة ومنى حتى يطهر، وإن كانت الطهارة ليست شرطاً في ذلك. لكن المقصود أن الشارع أمر الحائض أمر إيجاب أو استحباب بذكر الله ودعائه مع كراهة ذلك للجنب. فعلم منه أن الحائض يرخص لها فيما لا يرخص للجنب؛ لأجل العذر، وإن كان حدثها أغلظ، فكذلك القرآن لم ينهها الشارع عن قراءته<sup>(١)</sup>.

كما نوقشت أدلة أصحاب القول الثالث الذين أجازوا للجنب والحائض تلاوة القرآن مطلقاً مستدلين بعموم الآيات والأحاديث التي تحث على تلاوة القرآن، بأنها نصوص عامة خص منها الجنب والحائض بالأدلة التي ذكرناها.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه، فمحمول على الأذكار التي ليست قرآناً جمعاً بين الأدلة<sup>(٢)</sup>.

هذا مجمل أقوال الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات وردود في هذه المسألة، والله أعلم.

### الترجيح:

من خلال عرض أقوال الفقهاء في مسألة تلاوة المحدث حدثاً أكبر للقرآن الكريم، وأدلتهم وما ورد على هذه الأدلة من مناقشات يترجح لي - والعلم عند الله - ما يلي:

التفريق بين حدث الجنابة وحدث الحيض في حكم التلاوة، فيجوز للحائض تلاوة القرآن دون الجنب وذلك للأسباب التالية:

**الأول:** أن الأحاديث الواردة في تحريم التلاوة بعضها ينص على تحريم التلاوة على الحائض والجنب، وبعضها ينص على الجنب وحده، فأما التي تنص على

(١) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢١، ص ٤٦٠، ٤٦١.

(٢) ينظر: الماوردي، الحاوي، ج ١، ص ١٤٩.

الحائض والجنب فهي ضعيفة لا تقوم بها حجة، ولا يمكن التعويل عليها في تحريم التلاوة على كل منهما. جاء في الفتح: «وأما حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنْبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ» فضعيف من جميع طرقه<sup>(١)</sup>.

أما الأحاديث الواردة في تحريم التلاوة على الجنب خاصة فهي أحاديث حسنة تصلح للاحتجاج بها<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أنه وإن كان حديث الجنابة يحتتمل أن النبي ﷺ ترك القراءة من باب فعل الأولى، فهل هناك عبادة أولى مما فعله النبي ﷺ؟! ذلك أن النبي ﷺ كان أكمل الأمة إيماناً وأكثرها تعبداً لله سبحانه وتعالى، ومع ذلك ترك القراءة حال الجنابة إكراماً للقرآن وتعظيماً لكلام الله، أفيليق بسائر الأمة أن تترك هدي نبيها ﷺ وتخالفه فيما كان يفعله؟! لاسيما إذا اجتمع مع ذلك ما ورد من أحاديث أخرى أن الملائكة لا تقرب بيتاً فيه جنب، وأن الجنب لا ينبغي له أن يحضر مجامع الخير، والعبادة كمعرفات، وألا يمكث في المسجد إلا بعد الغسل، وأنه فوق ذلك كله يملك طهره بأن يغتسل بالماء فإن عدمه تيمم بالتراب، بخلاف الحائض والتي ما منعت من حضور مشاهد الخير والعبادة بل حثت عليها ودعيت إليها في غير ما موضع، وما نهيت عن الحضور للمسجد إلا خوف تلويثه بالدم، وفوق ذلك هي لا تملك أمرها ولا تقوى على رفع حدثها إلا برفع الله له بالطهر وتوقف الدم، فكيف تستوي مع الجنب؟!.

ثالثاً: أن أمد الجنابة أمد قصير بخلاف الحيض والنفاس الذي قد يأخذ شطر عمر المرأة، وكذا النفاس الذي قد يطول الأربعين أو الستين يوماً فكيف نمنع المرأة من تلاوة القرآن هذه الأزمان الطويلة؟! وهي أحوج ما تكون إلى ذكر ربها بأنواع

(١) ابن حجر، ج ١، ص ٥٤٣.

(٢) المرجع السابق.

الذكر المختلفة من تلاوة للقرآن، واستغفار وتسبيح، وتحصينات مختلفة، فبذكر الله تطمئن القلوب وتهدأ النفوس.

هذا ما ترجح لي في هذه المسألة فإن كان صواباً فمن الله وحده، وإن كان خطأ فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله بريئان منه.. والله أعلم.

\* \* \*

### الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عباده الذين اصطفى.

فقد أكرمني الله تعالى بإتمام هذا البحث بمنه وفضله، وقد توصلت من خلاله إلى النتائج التالية:

١- أن الله تعالى خص كتابه الكريم بأحكام ينبغي على الأمة العناية بها ودراستها.

٢- من جملة الأحكام التي تخص كتاب ربنا سبحانه وتعالى، حكم تلاوته ومسه على المحدث.

٣- أن الحدث حدثان أكبر وهو ما يوجب الغسل «الطهارة الكبرى»، وأصغر وهو ما يوجب الوضوء «الطهارة الصغرى»، وكانت دراستنا في هذا البحث عن تأثير الحدث الأكبر على تلاوة القرآن ومسه.

٤- أن الحدث الأكبر إما أن يكون جنابة وهذا يشمل الرجال والنساء، أو حيض، أو نفاس وهو يخص النساء، وهي توجب الغسل بالإجماع.

٥- أن الجنابة تكون بحصول واحد من أمرين أو بكليهما معاً، وهما أولاً: خروج المني دفقاً بلذة حال اليقظة، أو خروجه حال النوم، وثانيهما: تغييب الحشفة الأصلية في الفرج الأصلي.

٦- أن المقصود بالقرآن: كلام الله تعالى . أما المصحف: فهو الأوراق والصحائف التي كتب عليها القرآن أو جزء منه ولو آية واحدة من باب إطلاق الكل على الجزء .

٧- أن بعض المعاصرين لم يجعل المصحف ما كتب على الأوراق أو الألواح فقط، بل إن كل ما كتب عليه القرآن يُعد مصحفاً يأخذ حكمه وإن كان على أجهزة الحاسوب أو الجوال أو القرآن المكتوب بطريقة برايل، وهو ما يسمى في عصرنا المصحف الإلكتروني .

٨- أن المقصود بالمس في هذا البحث هو المس المباشر من غير حائل؛ لأن هذا هو حقيقة المس في كلام العرب .

٩- أن الفقهاء اختلفوا في حكم مس القرآن أو المصحف للمحدث حدثاً أكبر على قولين، الأول: لجماهيرهم، ويقضي بتحريم المس سواء كان الحدث من جنابة أو حيض أو نفاس، وخالف الظاهرية أصحاب القول الثاني والذين أجازوا للمحدث حدثاً أكبر أياً كان سبب حدثه أن يمس المصحف .

١٠- أن الراجع من أقوال أهل العلم عدم جواز مس القرآن والمصحف على من تلبس بالحدث الأكبر .

١١- أن المصاحف الإلكترونية الحديثة لا تأخذ حكم المصحف الورقي من حيث تحريم المس؛ لعدم إمكانية مسها مباشرة بدون حائل، ذلك أن انعكاس القرآن إنما هو من قبيل انعكاس الصورة على المرآة .

١٢- أن الفقهاء اختلفوا فيما يتعلق بتلاوة المحدث حدثاً أكبر للقرآن الكريم، فذهب الجمهور إلى منع من تلبس بالحدث الأكبر من تلاوة القرآن إلا ما كان على سبيل ذكر الله أو الحمد أو التبرك كالتسمية، أو الدعاء بشرط أن لا ينوي به قرآناً، وسواء كان المتلو آية أو ما دونها .

وذهب بعضهم إلى جواز تلاوة الحائض دون الجنب حال استرسال الدم عليها، أما الجنب فأجازوا له تلاوة الآية أو الآيتين أو الثلاث بنية التعوذ أو التحصين أو الخوف على أن لا يزيد على ذلك.

وذهب آخرون إلى الجواز مطلقاً سواء كان ذلك للجنب أو الحائض ومن في حكمها.

١٣- أنهم متفقون على أنه يجوز للمحدث حدثاً أكبر تلاوة القرآن في النفس دون تحريك اللسان.

١٤- أن الراجح من أقوال أهل العلم جواز تلاوة القرآن للحائض دون الجنب، لعدم ورود دليل صريح صحيح عن النبي ﷺ يمنع الحائض من تلاوة القرآن، بخلاف الجنب الذي دل فعل النبي ﷺ على تحريم التلاوة عليه، هذا والله أعلم.

\*\*\*

### ثبت المصادر والمراجع

١- الإجماع.

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. حققه: الدكتور أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. الطبعة الثانية. الرياض - المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢- الاختيار لتعليل المختار.

عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: علي عبد الحميد أبو الخير، محمد وهبي سليمان. الطبعة الأولى، دمشق - بيروت: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل .

محمد ناصر الدين الألباني . إشراف : زهير الشاويش . الطبعة الثانية . بيروت - دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٤- الإصابة في تمييز الصحابة .

لأبي الفضل ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ . دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ علي محمد معوض . قدم له وقرّظه : الدكتور محمد عبد المنعم بدوي ، الدكتور عبدالفتاح أبو سنة ، الدكتور جمعة طاهر النجار . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

٥- الأعلام .

قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين . خير الله الزركلي . الطبعة الثامنة . بيروت - لبنان : دار العلم للملايين ، تموز ( يوليو ) ١٩٨٩م .

٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف .

علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي ، المتوفى سنة ٨٨٥هـ . صححه وحققه : محمد حامد الفقي . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ( التاريخ : بدون ) .

٧- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء .

الشيخ قاسم القونوي ، المتوفى سنة ٩٧٨هـ . تحقيق : د . أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية : دار ابن الجوزي ، رمضان ١٤٢٧هـ .



- ٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق .
- زين الدين، إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، المتوفى سنة ٩٧٠هـ. الطبعة الثالثة. بيروت - لبنان : دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد .
- أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي . ( الطبعة : بدون ) . ( مكان النشر : بدون ) .
- ١٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .
- علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء، المتوفى سنة ٥٨٧هـ. ( الطبعة : بدون ) . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ( التاريخ : بدون ) .
- ١١- البداية والنهاية .
- لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ. دقق أصوله وحققه: الدكتور أحمد أبو ملح، الدكتور علي نجيب عطوي، الأستاذ فؤاد السيد، الأستاذ مهدي ناصر الدين، الأستاذ علي عبدالستار. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٢- بلغة السالك لأقرب المسالك .
- الشيخ أحمد الصاوي، « مطبوع مع الشرح الصغير للدردير » . ( الطبعة : بدون ) ، ( مكان النشر : بدون ) . دار الفكر، ( التاريخ : بدون ) .
- ١٣- البناية في شرح الهداية .
- لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

- ١٤- التاج والإكليل لمختصر خليل.  
لأبي عبدالله، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير بالمواف،  
المتوفى سنة ٨٩٧هـ. مطبوع بهامش مواهب الجليل. الطبعة الثالثة. (مكان النشر:  
بدون)، دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ١٥- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق.  
فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، المتوفى سنة ٧٤٣هـ. الطبعة الأولى. مصر:  
المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر، ١٣١٥هـ. أعيد طبعه بالأوفست. الطبعة  
الثانية. بيروت - لبنان: دار المعرفة، (التاريخ: بدون).
- ١٦- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي.  
محمد عبدالرحمن المباركفوري. الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب  
العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١٧- تحفة المحتاج بشرح المنهاج «مطبوع بهامش حواشي الشرواني والعبادي».  
شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي. (الطبعة: بدون)، (مكان النشر:  
بدون)، دار إحياء التراث العربي، (التاريخ: بدون).
- ١٨- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.  
لأبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني،  
المتوفى سنة ٨٥٢هـ. عنى بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه: عبدالله هاشم  
اليماني المدني. (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار المعرفة،  
١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- ١٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.  
للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي. تحقيق: محمد

بو خبزة، سعيد أحمد أعراب. ( الطبعة: بدون ). ( مكان النشر: بدون )،  
١٤٠٦هـ / ١٩٨٩م.

٢٠- الجامع الصحيح، المعروف بسنن الترمذي.

أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سودة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ. الطبعة  
الأولى. الرياض - المملكة العربية السعودية: دار السلام، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢١- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير.

شمس الدين، محمد بن عرفة الدسوقي، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ. ( الطبعة :  
بدون )، ( مكان النشر: بدون )، دار الفكر، ( التاريخ: بدون ).

٢٢- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع.

عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. الطبعة السادسة. ( مكان  
النشر: بدون )، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٢٣- حاشية الشلبي على تبين الحقائق.

أحمد بن محمد بن أحمد الشلبي، المتوفى سنة ١٠٢١هـ «مطبوع بهامش  
تبين الحقائق»، بيانات النشر تقدمت في تبين الحقائق.

٢٤- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج «مطبوع بهامش تحفة المحتاج».

عبدالحميد الشرواني. بيانات النشر تقدمت في تحفة المحتاج.

٢٥- الحاوي الكبير.

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ. حققه  
وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمود مطرجي، وساهم معه بالتحقيق: د. ياسين  
بن ناصر الخطيب، بكتاب الزكاة، و د. عبدالرحمن بن شميعة الأهدل، بكتاب  
النكاح. و د. أحمد حاج شيخ ماحي، بكتاب الوصايا. ( الطبعة: بدون ). بيروت

- لبنان : دار الفكر، المكتبة التجارية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٦- الخرشي على مختصر خليل.

أبو عبدالله الخرشي . ( الطبعة : بدون )، ( مكان النشر : بدون )، دار الفكر،  
( التاريخ : بدون ).

٢٧- دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة.

أ. د. عمر سليمان الأشقر. أ. د. محمد عثمان شبير. د. عبدالناصر أبو  
البصل. د. عارف علي عارف. د. عباس أحمد محمد الباز. الطبعة الأولى.  
الأردن : دار النفائس، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢٨- الدر المختار شرح تنوير الأبصار.

محمد بن علي بن محمد المعروف بعلاء الدين الحصكفي، المتوفى سنة  
١٠٨٨هـ. مطبوع مع حاشية ابن عابدين. دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد  
عبدالموجود، وعلي محمد معوض. قدم له وقرّطه: محمد بكر إسماعيل. الطبعة  
الأولى، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.

إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي. دراسة وتحقيق: مأمون  
الجنان. الطبعة الأولى، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٠- الذيل على طبقات الحنابلة.

للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب بن رجب الحنبلي. تحقيق: أبو حازم  
أسامة بن حسن. أبو الزهراء حازم علي بهجت. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان :  
دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣١- رد المختار على الدر المختار، الشهير بحاشية ابن عابدين.

لمحمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ. دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض. قدم له وقرظه: محمد بكر إسماعيل. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٢- روضة الطالبين وعمدة المفتين.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٣- الروض المربع «مطبوع مع الحاشية».

منصور بن يونس البهوتي. الطبعة السادسة. (مكان النشر: بدون)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٤- سنن ابن ماجه.

أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه، المتوفى سنة ٢٧٥هـ. حقق نصوصه، ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي. (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار الفكر. (التاريخ: بدون).

٣٥- سنن أبي داود.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ. (الطبعة: بدون)، القاهرة: دار الحديث، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، (التاريخ: بدون).

٣٦- السنن الكبرى.

أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ. نسخة جديدة

محققة ومخرجة الأحاديث بإشراف مكتب البحوث والدراسات . الطبعة الأولى .  
بيروت - لبنان : دار الفكر، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٣٧- سنن النسائي الصغرى . المجتبى .

أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ . الطبعة الأولى . المملكة العربية  
السعودية : دار السلام، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٣٨- سير أعلام النبلاء .

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ . تحقيق :  
عمر بن غرامة العمروي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الفكر،  
١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب .

شهاب الدين أبو الفلاح عبدالحى بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي،  
المتوفى سنة ١٠٨٩هـ . دراسة وتحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا . الطبعة الأولى :  
بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٤٠- شرح حدود ابن عرفة . الموسوم : الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق  
الإمام ابن عرفة الوافية .

أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع . تحقيق : محمد أبو الأجفان، الطاهر  
المعموري . الطبعة الأولى، بيروت - لبنان : دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م .

٤١- الشرح الصغير « مطبوع بهامش بلغة السالك » .

أبو البركات، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير . تقدمت بيانات النشر في  
بلغة السالك .

٤٢- الشرح الكبير على مختصر خليل « مطبوع بهامش حاشية الدسوقي » .

أبو البركات، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير. تقدمت بيانات النشر في حاشية الدسوقي.

٤٣- شرح منتهى الإرادات. المسمى : دقائق أولي النهى لشرح المنتهى . منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان : عالم الكتب، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٤- الشرح الممتع على زاد المستقنع . محمد بن صالح العثيمين. خرج أحاديثه : عمر بن سليمان الخفیان. الطبعة الأولى. جدة، الرياض : المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ. ٤٥- الصحاح.

إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار. الطبعة الرابعة، بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٩٠م. ٤٦- صحيح البخاري.

محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ. الطبعة الثانية، الرياض - المملكة العربية السعودية : دار السلام، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م. ٤٧- صحيح مسلم.

أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى سنة ٢٦١هـ. الطبعة الأولى. الرياض : دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. ٤٨- طبقات الحنابلة.

للقاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى الحنبلي. بيانات النشر تقدمت مع الذيل على طبقات الحنابلة. ٤٩- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي.

محمد بن عبدالله بن العربي . تحقيق : صدقي جميل العطار . ( الطبعة : بدون ) ،  
بيروت : دار الفكر ، ١٤١٥ هـ .

٥٠ - علاج القرآن الكريم للجريمة .

د . عبدالله بن محمد الأمين الشنقيطي . الطبعة الأولى . القاهرة : مكتبة ابن  
تيمية ، ١٤١٣ هـ .

٥١ - العناية على الهداية .

محمد بن محمود البابرني ، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . مطبوع بهامش فتح القدير .  
الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الفكر ، ( التاريخ : بدون ) .

٥٢ - عوارض الأهلية عند علماء أصول الفقه .

أ . د . حسين خلف الجبوري . الطبعة الثانية . مكة المكرمة : جامعة أم القرى ،  
معهد إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

٥٣ - عون المعبود في شرح سنن أبي داود .

أبو الطيب محمد العظيم آبادي . الطبعة الأولى ، بيروت - لبنان : دار الكتب  
العلمية ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٥٤ - الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان .

الإمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند . الطبعة الرابعة . بيروت - لبنان :  
دار إحياء التراث العربي ، ( التاريخ : بدون ) .

٥٥ - فتح باب العناية بشرح النقاية .

نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد الهروي القاري ، المتوفى سنة  
١٠١٤ هـ . مطبوع مع النقاية . قدم له : خليل الميس . اعتنى به : محمد نزار تميم ،  
هيثم نزار تميم . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم



للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري.

للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. طبعة مصححة على عدة نسخ، حقق أصولها: الشيخ عبدالعزيز بن باز. الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٥٧- فتح العزيز شرح الوجيز.

أبو القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة ٦٣٢هـ، «مطبوع مع المجموع شرح المذهب». (الطبعة: بدون). (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).

٥٨- فتح القدير.

كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي، المتوفى سنة ٨٦١هـ. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار الفكر، (التاريخ: بدون).

٥٩- الفروع.

شمس الدين المقدسي أبو عبدالله محمد بن مفلح، المتوفى سنة ٧٦٣هـ. راجعه: عبدالستار أحمد فراج. مطبوع مع تصحيح الفروع. الطبعة الرابعة. بيروت - لبنان: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٠- الفقه على المذاهب الأربعة.

عبدالرحمن الجزيري. اعتنى به وراجعته: نجيب الماجدي، أحمد عوض أبو الشباب. الطبعة الأولى. بيروت - صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٦١- الفقه المالكي وأدلته.

الحبيب بن طاهر. الطبعة الثالثة. بيروت - لبنان: مؤسسة المعارف،  
١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٦٢- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني .

أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي . ( الطبعة: بدون )، بيروت - لبنان:  
دار الفكر، ( التاريخ: بدون ) .

٦٣- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي .

أبو عمر، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة  
٤٦٣هـ. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٦٤- كشف القناع عن متن الإقناع.

منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ. راجعه وعلّق  
عليه: الشيخ هلال مصلحي مصطفى هلال. ( الطبعة: بدون )، بيروت - لبنان:  
دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٥- لسان العرب .

أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، المتوفى  
سنة ٧١١هـ. الطبعة الثالثة. بيروت - لبنان: دار صادر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٦٦- المبدع شرح المقنع.

أبو إسحاق بُرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح  
الحنبلي، المتوفى سنة ٨٨٤هـ. تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي. الطبعة  
الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٧- المتحف في أحكام المصحف .

الدكتور صالح بن محمد الرشيد . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : مؤسسة الريان ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٦٨- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر .

عبدالله بن محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي . ( الطبعة : بدون ) .  
بيروت - لبنان : مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، التاريخ :  
بدون ) .

٦٩- المجموع شرح المذهب .

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ . مطبوع  
مع فتح العزيز شرح الوجيز ، وتلخيص الحبير . ( الطبعة : بدون ) ، ( مكان النشر :  
بدون ) ، دار الفكر ، ( التاريخ : بدون ) .

٧٠- مجموع الفتاوى .

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم  
العاصمي النجدي الحنبلي ، وساعده ابنه محمد ، ( الطبعة : بدون ) . الرياض -  
المملكة العربية السعودية : دار عالم الكتب ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

٧١- المحلى بالآثار .

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي . تحقيق : عبدالغفار  
سليمان البنداري . ( الطبعة : بدون ) ، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ،  
( التاريخ : بدون ) .

٧٢- مختار الصحاح .

محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي . ( الطبعة : بدون ) ، بيروت - لبنان :  
دار الكتاب العربي ، ( التاريخ : بدون ) .

- ٧٣- المدخل لدراسة القرآن الكريم.  
محمد بن محمد أبو شهبة. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة السنة، الدار  
السلفية لنشر العلم، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٧٤- مدونة الفقه المالكي وأدلته.  
تأليف: الدكتور الصادق عبدالرحمن الغرياني. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان:  
مؤسسة الريان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٧٥- المذهب في ضبط مسائل المذهب.  
لأبي عبدالله محمد بن راشد القفصي. دراسة وتحقيق: د. محمد بن الهادي  
أبو الأجفان. (الطبعة: بدون)، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة: المجمع  
الثقافي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ٧٦- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات.  
للإمام ابن حزم الظاهري. بعناية: حسن أحمد إسبر. الطبعة الأولى، بيروت -  
لبنان: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٧٧- مس الأجهزة الإلكترونية التي يخزن فيها القرآن وحملها.  
محمد جنيد بن محمد نوري الديرشوي. بحث مقدم لندوة القرآن الكريم  
والتقنيات المعاصرة «تقنية المعلومات»، والتي عقدت خلال الفترة من ٢٤-  
٢٦/١٠/١٤٣٠هـ لمجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف في  
المدينة المنورة.
- ٧٨- المصحف الإلكتروني أحكامه الفقهية المستجدة.  
د. رابع بن أحمد دفرور. بحث مقدم لندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة  
«تقنية المعلومات» والتي عقدت خلال الفترة من ٢٤-٢٦/١٠/١٤٣٠هـ لمجمع

خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة.

٧٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ. (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٨٠- المعجم الوسيط.

قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار. الطبعة الثانية. استانبول - تركيا: المكتبة الإسلامية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٨١- معجم مقاييس اللغة.

أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا. حققه شهاب الدين أبو عمرو. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٨٢- المغني.

موفق الدين أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة ٦٢٠هـ. طبعة جديدة منقحة مرقمة المسائل والفصول طبقاً للمعجم الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت. مطبوع مع الشرح الكبير. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.

شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة ٩٧٧هـ. مع تعليقات للشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي. (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).

٨٤- الملخص الفقهي.

صالح بن فوزان بن عبدالله آل فوزان . الطبعة الرابعة عشرة . المملكة العربية السعودية : دار ابن الجوزي ، ١٤٢١ هـ .

٨٥- المنتقى « شرح موطأ إمام الهجرة » .

أبو الوليد ، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٩٤ هـ . الطبعة الثانية . القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ( التاريخ : بدون ) .

٨٦- المنهاج « منهاج الطالبين » ، « مطبوع مع مغني المحتاج » .

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي . تقدمت بيانات النشر في مغني المحتاج .

٨٧- المذهب في فقه الإمام الشافعي .

أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . ضبطه وصححه ووضع حواشيه : الشيخ زكريا عميرات . الطبعة الأولى ، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .

٨٨- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل « مطبوع مع التاج والإكليل » .

أبو عبدالله ، محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطاب . بيانات النشر تقدمت مع التاج والإكليل .

٨٩- الموطأ .

الإمام مالك بن أنس . صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه . محمد فؤاد عبدالباقي . الطبعة الثانية . القاهرة : دار الحديث ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

٩٠- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي .

تأليف : شمس الدين محمد بن أبي العباس الشهير بالشافعي الصغير . الطبعة

الأخيرة. بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩١- نصب الراية لأحاديث الهداية.

جمال الدين، أبو محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي. (الطبعة: بدون).

القاهرة: دار الحديث، (التاريخ: بدون).

٩٢- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار.

محمد بن علي بن محمد الشوكاني. المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. (الطبعة: بدون)،

بيروت: دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٩٣- الهداية: شرح بداية المبتدي.

برهان الدين، علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ، مطبوع مع فتح

القدير. (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/

١٩٩٢م.

\*\*\*

